Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 1 | Page 129 – 156 | 2023 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

سياسة الوالي العثماني محمد عزت باشا وجهوده الإصلاحية والمعمارية في اليمن 1299-1302 هـ/1881-1884م

The Policy of the Ottoman Wali Mohammed Ezzat Pasha and His Reform and Architectural Efforts in Yemen 1299-1302 AH / 1881-1884 AD

أمة الغفور عبدالرحمن علي الأمير
باحثه – قسم التاريخ والعلاقات الدولية
– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة صنعاء – اليمن

Amat Alghafour Abdualrahman Ali Al-Ameer
Researcher - Department of History and International Relations - faculty of Arts and Human Sciences Sana'a University - Yemen

الملخص:

تمكنت الدولة العثمانية من فرض سيطرتها على ثلاث قارات أسيا وأفريقيا وأوروبا، وفي أواخر عهدها بدأ الانكماش، وانتقل العثمانيون من الهجوم إلى الدفاع، حينها تنبهوا إلى الإصلاح وتطوير أنظمة الدولة دون جدوى.

أما اليمن فإن الظروف السياسية التي مرت بها قد ساعدت الدولة العثمانية على العودة إليها، وسيطرت على صنعاء عام 1829 هـ/1872م بعد أن كانت قد انسحبت منها عام 1045 هـ/1635م.

وبقيت اليمن – في الفترة الثانية– ولاية عثمانية خمساً وأربعين عاماً، أدارها واحد وعشرون والياً، تباينت سياستهم وفترة ولايتهم.

أما الوالي محمد عزت باشا – موضوع بحثنا– فقد واجه مقاومة ورفضاً لوجود القوات العثمانية في بعض مناطق اليمن، لعل أهمها: عسير وآنس وحجة وصعدة ومناطق حاشد وأرحب وخولان وغيرها، ودارت حروب ومعارك بين الطرفين في كثير من هذه المناطق، غير أن الوالي محمد عزت باشا اتبع سياسة تحريض القبائل بعضها ضد البعض الآخر، وبث الشقاق والفرقة بينها، وحقق بذلك نفوذاً في أوساط هذه القبائل، كما استقطب بعض المشايخ بدفع مرتبات شهرية لهم. واستطاع أن يحقق استقراراً نسبياً بفضل هذه السياسة.

وبرغم ما بذله من جهود للتهدئة إلا أنه لم يغفل الجوانب الخدمية والمعمارية، ومعظمها موضحة في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، اليمن، محمد عزت باشا، سياسة، إصلاحات.

Abstract:

The Ottoman Empire was able to assume control over three continents (Asia, Africa and Europe), and in its reign the decline began, and the Ottomans moved from attack to defense. Then, they alerted to reforming and developing the state's systems, to no avail.

As for Yemen, the political conditions it went through helped the Ottoman Empire to return to it, and it took control of Sanaa in 1289 H - 1872 after it had withdrawn from it in 1045 H - 1635. Yemen remained in its second period – Empire of forty-five years, which was run by twenty-one wails (governors), whose policies and terms of office varied.

As for the Wali, Mohammed Ezzat Pasha - the subject of the current research - he faced resistance and rejection of the presence of the Ottoman forces in some regions of Yemen, perhaps the most important of which are: Asir, Aanis, Hajjah, Sa'ada, Hashid, Arhab, Khawlan, and others.

Wars and battles took place between the two parties in many of these regions, but the Wali, Mohammed Ezzat Pasha followed the policy of inciting the tribes against each other, and sowing discord and conflict between them, thus he achieved influence among these tribes. He also attracted some sheikhs by paying them monthly salaries, and he was able to achieve relative stability thanks to this policy.

Despite his efforts to cooling off, he did not overlook the service and architectural aspects, most of which are explained in this research.

Keywords: The Ottoman Empire, Yemen, Mohammed Ezzat Pasha, policy, reforms.

المقدمة:

تعد الإمبراطورية العثمانية واحدة من أعظم الإمبراطوريات في بداية العصر الحديث، حيث امتدت أراضيها في ثلاث قارات، وحكمت مساحة تزيد على عشرين مليون كيلومتر مربع. ولا شك أن هذا مثَّل

للسلاطين العثمانيين مسؤولية ضخمة أثرت في العالم بأسره حينذاك. [1]

وبالنسبة للعالم العربي استولت الدولة العثمانية على معظم البلاد العربية خلال القرن السادس عشر في مدة لا تتجاوز الأربعين عاماً، وبدأت حركات الإستيلاء سنة 1516م حين انتصرت جيوش السلطان سليم الأول على جيوش المماليك في مرج دابق، بالقرب من مدينة حلب، هذا النصر فتح أمام العثمانيين أبواب سوريا ومصر والحجاز بأجمعها، بعد ذلك أخذ العثمانيون يتغلغلون شرقاً وغرباً وجنوباً، ويستولون على البلدان العربية الواحدة تلو الأخرى [2]. وخلال تاريخها الطويل، الذي استمر حوالي ستة قرون تمكنت من فرض سيطرتها على مناطق شاسعة وتوسعت في أوروبا حتى وصلت إلى أبواب فيينا. غير أنه بعد تراجعهم عن فيينا عام 1683م، وتوقيع معاهدة فارلوفجة عام 1699م بدأ الإنكماش المستمر في الأملاك العثمانية، وانتقل العثمانيون من الهجوم إلى الدفاع [3]، حينها تنبه العثمانيون إلى حاجتهم إلى الإصلاح، وأن ضعف الدولة مرجعه عدم مسايرتها لنواحي التقدم التي شهدتها أوروبا، لذا رأوا أن لا مناص لهم من الاقتباس عن الحضارة الغربية، وبخاصة في المجالات العسكرية [4].

بعد ذلك صدرت الفرمانات الهمايونية الخاصة بالإصلاحات الجديدة، وأُدخلت الكثير من الأنظمة الإدارية والإصلاحات العديدة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثم طرأ على أوضاع الدولة كثير من التغيرات السياسية، كان أهمها إعلان الدستور، وبناءً عليه تم اختيار السلطان عبدالحميد الثاني، الذي تم في عهده تشكيل مجلسين: مجلس المبعوثان المنتخب، ومجلس الأعيان المعين، وفُرض التجنيد الإجباري، وأُدخلت كثير من الصناعات الحديثة، ولكن ظهرت كثير من الصعوبات التي اعترضت محاولات الإصلاح، لعل أهمها: تدخل الدول الأوروبية في شئون الدولة العثمانية، واقتباس كثير من الأنظمة الغربية التي لا تتلاءم مع أوضاع الدولة في ذلك الحين، وظهور عناصر الإنشقاق، وإثارة النزعة الانفصالية في الولايات العربية[5]، وغيرها من الصعوبات، التي لا يتسع المجال لذكرها.

هدف البحث:

1. محاولة دراسة أثر دور العثمانيين السياسي وإصلاحاتهم في ولاية اليمن (موضوع البحث).
2. توضيح الأسباب التي أدت الى قيام العثمانيين بالإصلاحات السياسية والإقتصادية في ولاية اليمن.
3. توضيح طبيعة العلاقة بين الوالي محمد عزت باشا واليمنيين في ولاية اليمن خلال فترة حكمه.

أسباب إختيار البحث:

تتمثل أسباب إختيار البحث في التالي:

1. الرغبة في تتبع السياسة التي أتبعها الوالي محمد عزت باشا في ولاية اليمن وأسبابها.

(1) كولن، صالح: سلاطين الدولة العثمانية، ترجمة: منى جمال الدين، دار النيل، القاهرة، 1431 هـ/2011م، التمهيد (بدون أرقام صفحات).
(2)الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، يناير 1965م، ط3، ص9.
(3) مصطفى، أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1413 هـ/1993م، ط2، ص155-156.
(4) مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص171.
(5) أوغلو، أكمل الدين إحسان وآخرون: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية: صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م، ص118-126.

2. معرفة محاولة الدولة العثمانية إدخال بعض الإصلاحات التي تحتاج إليها ولاية اليمن.
3. إعادة النظر في بعض ما تم دراسته حول الاصلاحات العثمانية – موضوع البحث– بموجب المعلومات الجديدة التي يتم التوصل إليها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول الإصلاح الإداري والإقتصادي والثقافي للعثمانيين في ولاية اليمن في إطار توجههم العام في التحديث، والتطوير لأسباب ارتأوها، ومحاولة التطرق إلى السياسة التي أتبعها الوالي محمد عزت باشا في ولاية اليمن خلال هذه الفترة وتعد فترة الحكم العثماني الثاني لليمن أكثر نشاطاً في مجال الإصلاحات العامة أهمها بناء وتشييد المنشأت المعمارية في ولاية اليمن..

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

ماهي دوافع اهتمام العثمانيين للإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية في ولاية اليمن؟ كيف أثرت تلك الإصلاحات على سير الأوضاع في الولاية؟ ما هي السياسة التي أتبعها الوالي محمد عزت باشا مع اليمنيين خلال فترة ولايته؟ وكيف واجه الانتفاضات في بعض مناطق اليمن؟ وجهوده الإصلاحية والمعمارية فيها؟

منهج البحث:

سوف تعتمد دراسة البحث المنهج التاريخي التحليلي.

الدراسات السابقة:

في واقع الأمر وعلى حد علم الباحثة لا توجد دراسات تاريخية أكاديمية كتبت عن الإصلاحات السياسية والمعمارية العثمانية – موضوع البحث –, سوى كتابات قصيرة جدا تكاد لا تذكر في المصادر والمراجع التي تناولت تلك الاصلاحات , وأن معظم تلك الدراسات قد تعرضت للموضوع في إطار تاريخي عام ولم ينل ما يستحقه من التحليل والتدقيق والمناقشة, ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر ,ما كتبه الدكتور فؤاد عبدالوهاب الشامي في كتابه (علاقة العثمانيين بالإمام يحي في ولاية اليمن(1299-1337هـ/1904-1918م), مركز الرائد للدراسات والبحوث, صنعاء), ومن الدراسات التي تناولت الإصلاحات في ولاية اليمن ماكتبه الدكتور فاروق عثمان أباضة في كتابه(الحكم العثماني الثاني في اليمن، 1872-1918م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م)

المحور الأول: أهم الإصلاحات العثمانية في اليمن خلال الحكم العثماني الثاني:

كانت الدولة العثمانية قد بسطت نفوذها على اليمن عام 945 هـ/1538م ثم انسحبت منها عام 1045 هـ/1635م، واستقلت اليمن تحت حكم أئمة آل القاسم، وفي عام 1266 هـ/1849م مد العثمانيون نفوذهم على السواحل التهامية، وحالوا الاستيلاء على صنعاء ولم ينجحوا، لعدم توفر الظروف المناسبة لذلك، نتيجة المقاومة الشديدة من أبنائها، لذا فشلت الحملة التي قادها والي الحجاز توفيق باشا ومعه أمير مكة الشريف محمد بن عون، وأُجبرت على الانسحاب من

صنعاء بعد محاصرتها من قبل الأهالي نحو شهر، وتكبد الأتراك العثمانيون خسائر كبيرة[6].

وفي عام1289 هـ/1872م ساعدتهم الظروف السياسية والاقتصادية، وتمكنوا من السيطرة على صنعاء وكثير من المناطق الشمالية من اليمن، بعد أن كانت قد عمت الاضطرابات قبل مجيء العثمانيين، ودخلت البلاد في فترة من الفوضى لأكثر من عقدين [7].

وكان قدوم العثمانيين إلى صنعاء هذه المرة استجابة لمطالب بعض القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، بل ساعدتهم على بسط نفوذهم على كثير من المناطق.

وعندما وصل العثمانيون إلى مدينة صنعاء وجدوا أن الوضع الإداري والاقتصادي متردٍ جداً، وليس هناك أي نظام كانت تلتزم به السلطة القائمة آنذاك، أو خدمات تقدمها للأهالي، لذا قامت السلطة العثمانية بإصلاح مختلف الجوانب: الإدارية والاقتصادية والخدمية والقضائية وغيرها [8].

لقد بقي اليمن ولاية عثمانية خمساً وأربعين عاماً، أدارها واحد وعشرون والياً، تباينت سياستهم وفترة ولاياتهم، وقامت الإدارة العثمانية بكثير من الإجراءات والتنظيمات، أولها تشكيل ولاية اليمن، التي ضمت أربعة ألوية هي: صنعاء (عاصمة الولاية) وعسير وتعز والحديدة، وبناءً على قانون (فرمان) إنشاء مجالس إدارية للولايات العثمانية اهتم الولاة المتتابعون على ولاية اليمن بإنشاء مجلس للولاية برئاسة الوالي، ومركزه صنعاء[9]، وذلك المجلس يشارك الوالي في اتخاذ القرارات المهمة، ومن خلال تلك المجالس ظهر مفهوم المشاركة المجتمعية في إدارة الشأن المحلي، سواءً كانت مجالس الإدارة أو المجالس البلدية والتشكيلات الإدارية الأخرى[10].

وكان يتم تشكيل مجلس الولاية بانتخاب أربعة من العلماء من أعيان البلد، وآخرين يتم تعيينهم بحكم وظائفهم [11].

وكان المجلس ينعقد يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع، في مجلس إدارة الولاية، الذي كان مقره مبنى في أعلى سوق الملح، النافذ على الميدان شرقاً [12].

وأصبحت الألوية الأربعة أساس التقسيم الإداري لولاية اليمن، ويعد الوالي المسئول المباشر عن إدارة الولاية، وهو المسئول أمام الباب العالي عن كل ما يتعلق بالولاية [13]، ويساعده في إنجاز المهام المكلف بها معاون يقوم بعمل الوالي في حال غيابه.

وبذلك استطاع اليمنيون التعامل مع نظام إداري واضح، يحدد اختصاصات كل مسئول في الولاية، ويوضح العلاقة بين الموظف والمواطن وبين المسئول والموظف [14]. كما أنشأ العثمانيون العديد من المدارس والمكاتب التعليمية المدنية والعسكرية، لا يتسع المجال لذكرها.

(6)الجرافي، أحمد بن محمد: حوليات العلامة الجرافي، تحقيق ودراسة: حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1412 هـ/1992م، ط1، ص5.

(7) العمري، حسين بن عبدالله: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين، دار الفكر، دمشق، 1997م، ص160.

(8) الشامي، فؤاد عبدالوهاب: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن، 1322-1337 هـ/1904-1918م، مركز الرائد للدراسات والبحوث، صنعاء، 1435 هـ/2014م، ط1،ص28.

(9) الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، إعداد: ح. يلديرم آغان أوغلو وآخرون (كتاب وثائقي)، إستانبول، 2008م، 281؛ الجرافي: حوليات، ص6-7.

(10)العُزير، عبدالكريم علي: الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا 1288-1289ه /1872-1873م، كتاب بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، استانبول، 2011م، ص215.

(11) الجرافي: حوليات، ص6-7.

(12) الجرافي: حوليات، هامش ص78.

(13)الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص281.

(14) الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص29-30.

ولأن الإدارة العثمانية في مركز الولاية صنعاء كانت بحاجة دائمة لنقل المعدات العسكرية الثقيلة مثل: المدافع والآلات وكذلك القوات العسكرية من الموانئ في سواحل تهامة وعسير إلى العاصمة ومركز الحاميات العسكرية في المدن الأخرى، لذلك سعت لشق الطرق في الجبال العالية والسهول المنخفضة، وعلى وجه الخصوص الطرق بين صنعاء وبقية المدن مثل: الحديدة وتعز وإب وذمار وغيرها [15].

وكان أهم مشروع عملت الدولة العثمانية على البدء بتنفيذه هو مشروع السكة الحديد[16] الذي كان من المتوقع أن يربط بين مدينة الحديدة ومدينة صنعاء وصولاً إلى مدينة عمران ويتم بعد ذلك تمديده إلى الحجاز ليرتبط بالخط الذي يمتد من اسطنبول عاصمة الدولة إلى المدينة المنورة[17]، وكان الإعداد لهذا المشروع قد بدأ قبل عام 1322 هـ/1904م، إلا أن الإجراءات الفعلية لتنفيذه بدأت بعد هذا التاريخ بسبب البحث عن التمويل المالي وإعداد الدراسة الفنية، وقد استطاعت الدولة الحصول على التمويل من فرنسا على شكل قرض على أن يتم التنفيذ بواسطة شركة فرنسية[18]، وكان قد تم البدء بالمشروع ووصلت المعدات إلى مدينة الحديدة عام 1327 هـ/1909م، وتم تمديد القضبان من الحديدة إلى منطقة الحجيلة[19]، غير أن المشروع توقف في هذه المنطقة بسبب إصرار الإمام يحيى حميد الدين في صلح دعان على عدم وصول السكة الحديدية إلى صنعاء والإكتفاء بوصولها إلى المنطقة المذكورة تحت مبرر الخوف من الإنجليز بعد أن كانوا قد أبدوا رغبتهم في مد خط للسكة الحديد من مدينة عدن إلى مدينة المخا، ويمكن أن يرتبط بخط الحديدة صنعاء فيما بعد، ومما ساهم في عرقلة المشروع أيضاً المشاكل التي بدأت تواجه الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى[20].

وقد اهتمت الإدارة العثمانية أيضاً بإيصال خطوط التلغراف إلى معظم مناطق اليمن، وكثيراً ما كانت خطوط التلغراف تتعرض للتخريب من قبل المقاومين للحكم العثماني، وخاصة أثناء قيام الثورات اليمنية ضد هذا الحكم [21].

وتم تشكيل إدارة للبريد والتلغراف، وعملت على تحديد مواعيد وصول ومغادرة البريد داخل الولاية، أو بينها وبين بقية الولايات. وكان البريد والتلغراف من القنوات المهمة للتواصل بين السلطنة العثمانية وموظفيها العسكريين والمدنيين الموجودين في اليمن وتم تحديد خطوط التلغراف إلى مختلف المدن والمراكز في ولاية اليمن [22].

واهتمت الإدارة العثمانية بتنظيم البلديات في عواصم الألوية الأربعة، فتم إنشاء مجلس بلدي في كل عاصمة، يشرف على عمل إدارة البلدية، والتي كانت مهمتها تنظيم الخدمات البلدية والصحية، بما في ذلك الأسواق، والإشراف على ضبط الأسعار ومتابعة الأوبئة، والعمل على القضاء عليها. وكان يتبع الإدارة مشرف صحي وصيدلية تحتوي على الأدوية الضرورية، التي كانت ترسل من اسطنبول [23].

(15)الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص225.
(16)الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص235.
(17)الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص129.
(18)الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص129.
(19)الحجيلة: مديرية تابعة لمحافظة الحديدة، تقع شـــرق باجل (المقحفي، إبراهيم بن أحمد: معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صـــنعاء، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1422 هـ/2002م، ط3، جـ1،ص428).

(20)الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص129-130.
(21) هدهود، ناجي عبدالباسط: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تعز في العهد العثماني، كتاب تعز عاصـــمة اليمن الثقافية، النيل للطباعة الحديثة، تعز، ج3، ص753.
(22) الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص35-36.
(23)الأرشـــيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص182، ص219، 222، 261؛ الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى ، ص36.

وتعد فترة الحكم العثماني الثاني لليمن أكثر نشاطاً في مجال الإصلاحات العامة أهمها بناء وتشييد المنشأت الحربية والحكومية والدينية والمدنية [24]، ولا زال الكثير منها قائماً إلى اليوم، حيث توجد العديد من الشواهد المادية لهم في اليمن، والتي تنوعت بين دور عبادة وقلاع عسكرية ومدارس ومستشفيات، وطرقات وجسور، وسُبل ومجسمات جمالية، وتستأثر مدينة صنعاء (مركز ولاية اليمن) بالنصيب الأوفر من هذه الشواهد. هذا إلى جانب تجميل العاصمة صنعاء وشق الطرقات بها، فأنشأوا أحياء حديثة منها حي بير العزب[25]، الذي أقاموه خارج صنعاء على أحدث طراز في عصره، وفي هذا الحي كثرت البساتين التي لا نهاية لها حول المنازل الحديثة، ويصفه رينزوما نزوني بأنه يشكل مقر إقامة الأتراك الأثرياء الذين بنوا منذ بضع سنين بيوتاً جميلة ومريحة، لذلك شكَّل "بير العزب المنطقة الأكثر رفاهية وجمالاً من كل أنحاء صنعاء"[26]، والتي حوت كل وسائل الراحة، كما أقاموا عدداً من المقاهي في أحد الشوارع المجاورة للسوق العربي، وكانت كلها زاخرة بالرواد من عثمانيين ويمنيين على حدٍ سواء[27].

ويصف الرحالة لودفيج أشترس (Ludwig Stross) صنعاء التي وصلها في عام 1881م وكأنها حذوة حصان بسبب وجود حي اليهود داخل سور منفصل عن المدينة، التي بدورها تقع داخل سور آخر ويقطنها المسلمون، وعلى المساحة الفاصلة بين السورين يوجد قصر الوالي وبعض المنازل التي لا شك أن ساكنيها من كبار الضباط الأتراك، ويبلغ عدد سكانها حينذاك – كما قدرها لودفيج– حوالي 25000 إلى 30000 نسمة، ويشير إلى أن هذا العدد لا يتناسب مع المساحة الكبيرة للمدينة، وأنه يوجد عدد كبير من المنازل الخالية من السكان، ويمكن للمرء أن يستأجر منزلاً كبيراً مكوناً من ثلاثة طوابق بمبلغ ثمانين دولاراً في العام[28].

أما الحديدة فيصفها الرحالة لودفيج اشترس (Ludwig Stross) عندما وصل إليها في مارس 1881م قادماً من جدة مقر إقامته بأنها كانت تزدهر على حساب جدة، ثم يشرح كيف أن جدة فقدت كثيراً من أهميتها كميناء أول في البحر الأحمر منذ افتتاح قناة السويس عام 1869م، ويشير إلى القنصليات الأوروبية الموجودة في الحديدة مثل: القنصلية الفرنسية والإيطالية، وكذلك حوالي ثلاثين من اليونانيين "الذين تراهم في كل مكان" من الحديدة [29].

وقد أهتم بعض الولاة ببناء المساجد والأضرحة، والبعض الآخر بالأسبلة والسماسر، وبعضهم اهتم بالمدارس والقلاع والحصون، والبعض الآخر بالمباني الحكومية، فضلاً عن تجديد الكثير من المنشأت التي شُيدت في عصور سابقة، سواء في مدينة صنعاء، أوغيرها من المدن الأخرى [30].

واهتم بعض الولاة بشئون الزراعة في اليمن، منهم الوالي محمد عزت باشا– كما سنرى– وأدخلوا بعض

[24]الأرشـــيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص87، 90، 93، 105، 114، 290؛ المعيضي، رندا خميس: مُجمع العرضي في صنعاء (دراسة أثرية معمارية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، 1437ه/2016م، ص21.

[25]بير العزب: أحد أحياء صنعاء، كانت قبل سنوات منفصلة عن المدينة في الغرب منها، ذات حدائق وبســـاتين كثيرة وجميلة، وهي اليوم في الوسط من المدينة.

[26]مانزوني،رينزو: اليمن رحلة إلى صنعاء (1877-1878م)، ترجمة: ماســيمو خير الله، وحدة التراث الثقافي، الصـــندوق الاجتماعي للتنمية، صنعاء، مارس، 2011م، ص223.

[27]هدهود: الحياة الاجتماعية، كتاب تعز عاصمة الثقافة، ج3، ص762.

[28] الصـــايدي، أحمد قايد: اليمن في عيون الرحالة الأجانب، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2011م، ط1، ص195-196.

[29] الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص195.

[30]المعيضي: مُجمع العرضي، ص17.

الأساليب الزراعية الحديثة، واستوردوا من الخارج ما ليس موجود في اليمن، لتنمية موارد الولاية.

وقام بعضهم بحفر آبار أرتوازية في المناطق الزراعية لتشجيع الأهالي على التوسع في زراعة المحاصيل التي تحتاج إليها الولاية؛ لأن معظم الأراضي فيها قابلة للزراعة، وقد تنتج بعض الأراضي عدة مواسم في السنة، كما تم تطوير وتحسين وتوسيع إنتاج بعض المحاصيل مثل محصول الطماطم ومحصول القطن والبطاطس [31].

ولرفع المستوى الثقافي في ولاية اليمن، وبالأخص العاصمة جلبت إدارة الولاية عام 1294 هـ/1877م مطبعة عربية تركية (عثمانية) صدرت عنها أول صحيفة في اليمن هي (صنعاء)، التي كانت تحمل أخبار السلطان والباب العالي، وما كان يصدر عنها من قوانين ومراسيم (فرمانات) وغيرها من تعميمات وأخبار رسمية [32].

ويمتدح لودفيج السياسة التي اتبعها الوالي الذي سبق محمد عزت باشا وهو حافظ إسماعيل حقي باشا (1295-1299 هـ) فيذكر أنه يبذل كل ما في وسعه لتخفيف التناقضات بين الأتراك والعرب وأنه في كل يوم جمعة يعقد لقاء يمكن لأي شخص حضوره دون إجراءات لمقابلة الوالي الذي يبذل قصارى جهده لإحلال العدل بكل الطرق الممكنة، لكنه يرى بأن الجزء الأكبر من جهوده يتبدد بسبب التصرفات المخجلة والدنيئة لمجموعة من الموظفين الأتراك الفاسدين، وأن عمليات النهب والسلب والذبح تحدث في اليمن كما لا تحدث في أي مكان آخر، ثم يذكر بأن الجنود الأتراك الذين يبلغ عددهم في اليمن وعسير 16000 إلى 17000 (الفيلق السابع) مكروهون من قبل السكان، ويرى أن الجنود الأتراك طيبون وأن سبب تصرفاتهم تلك، أنهم يبقون غالباً عاماً كاملاً دون مرتبات، لذا لكي يعيشوا لابد أن يغتنموا كل فرصة ويستخدموا العنف لسلب ما يستطيعون سلبه. [33]

المحور الثاني: سياسة محمد عزت باشا في ولاية اليمن:

عُين الوالي محمد عزت باشا عام (1299 هـ/1881م) بدلاً عن حافظ إسماعيل حقي باشا (1295-1299 هـ)، وكان محمد عزت باشا حينذاك رئيس أركان المعسكر الهمايوني السادس الذي كان مقره بغداد، وقبل ذلك عُين رئيساً لأركان المعسكر الهمايوني السابع الذي كان مقره صنعاء، وبعد وصوله إلى عاصمة ولاية اليمن (صنعاء) تمت ترقيته إلى رتبة مشير [34] وهي أعلى رتبة عسكرية في الجيش العثماني عامة، وكان وصوله إلى صنعاء في بداية عام 1299 هـ/1881م، ويذكر المؤرخ زبارة أن الوالي السابق حافظ إسماعيل حقي باشا والأمراء والعسكر استقبلوا الوالي الجديد محمد عزت باشا إلى خارج صنعاء، وسكن في بيت الولاة ببير العزب [35].

وقد ورد في الحولية العثمانية اليمنية بأن الوالي محمد عزت باشا واجه بعض التمردات والاختلالات في بعض مناطق اليمن مثل: عسير وحراز [36] وآنس

(31) الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، ص132-133؛ الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص61، 63.

(32) العمري، حسين بن عبدالله: تأملات في شئون الإدارة والإصلاحات العثمانية في ولاية اليمن، كتاب بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2011م، ص119.

(33) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص196-197.

(34) يمن سالنامة سي: ولايت مطبعة سنده، طبع أولتمشد، سنة 1314 هـ، ص378.

(35) زبارة، محمد بن محمد: أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة ووفيات أعلام أعوامهم إلى سنة 1375ه، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، 1405 هـ/1984م، ص24.

(36) حراز: تقع جنوب غرب صنعاء، يحدها شمالاً وادي سُردد، وجنوباً وادي سهام، وشرقاً الحيمة، وغرباً بني سعد وجبال ريمة. (الويسي،

وخولان[37] والظفير بحجة[38]، وعلى الرغم من أن المصادر العربية التي بين أيدينا لم تتناول ما حدث في عسير إلا أن الرحالة النمساوي زيجفريد لانجر siegfried Langer يذكر أنه في 22 ديسمبر عام 1881م أبحر من ميناء يافا قاصداً اليمن، ثم ذكر بانه لما كانت عسير تقاوم سلطة الأتراك العثمانيين في عهد محمد عزت باشا وتخوض صراعاً مسلحاً ضد القوات العثمانية، حينذاك اضطر لانجر إلى تعديل خطته الأصلية التي كانت تتضمن المرور عبر عسير وتوجه مباشرة باتجاه الحديدة في 21 فبراير 1882م، وهذا يعني أن محمد عزت باشا واجه مقاومة ورفضاً لوجود القوات العثمانية هناك[39].

ويشير الرحالة لانجر أن خطة رحلته الأصلية كانت تتضمن السفر إلى صنعاء عبر منطقة عسير ثم صعدة[40]، ولكن تنفيذها كان غير ممكن " فبسبب الإنتفاضة التي عمتها (المقصود عسير) لم يعد بالإمكان الحصول على جمال ومرافقين مستعدين للسفر معنا إلى المناطق الجبلية، ولذا قررت السفر إلى صعدة عبر جيزان وأبو عريش".[41]

ولم يذكر لانجر أسباب الانتفاضة في عسير والتي قادها ابن عايض[42]؛ لأنه حد وصفه لم يعرف ماهي الأسباب لتكتم الأتراك والعرب عن الإفصاح عن الأسباب، رغم إرسال عدة كتائب عسكرية من جدة والحديدة إلى القنفذة، ورسو سفن حربية على شاطئ القنفذة، وما زال الوالي محمد عزت باشا يطلب من الباب العالي في اسطنبول تزويده بالتعزيزات العسكرية للقضاء على هذه الانتفاضة. [43]

ويذكر الرحالة النمساوي أدوارد جلازر (Eduard Glaser) الذي زار اليمن في عهد الوالي محمد عزت باشا عام 1882م إلى أن الأتراك العثمانيين لم يصادفوا في مناطق احتلالهم النجاح نفسه الذي صادفوه في المناطق الساحلية ما عدا في بعض المناطق المتفرقة مثل صنعاء بصورة خاصة، ويذكر أنه مع أنهم قد توغلوا في الداخل إلا أنهم حتى اليوم (يقصد يوم تواجده في صنعاء) لم يتمكنوا من ربط عسير مع مناطق اليمن الأخرى في أرض واحدة متصلة تخضع لسيطرتهم [44].

وفي نفس العام الذي وصل فيه الوالي محمد عزت باشا إلى اليمن (1299 هـ/1881م) واجه تمرد من قبل الشيخ علي راجح المقداد الآنسي، ومن انضم إليه من قبائل آنس ونحوها، وطالت الحرب بين الطرفين، وهدمت القوات العثمانية بعض القرى في آنس، ولم

حسين بن عبدالله: اليمن الكبرى، كتاب جغرافي جيولوجي تاريخي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1412 هـ/1991م، ط3، ص77).

(37) خولان: من القبائل اليمنية الكبرى، وهي ثلاثة أقسام: خولان صنعاء (الطيال) وخولان صعدة وخولان رداع. والمقصود هنا خولان صنعاء ويقال لها خولان العالية وخولان الطيال، تقع في الجهة الشرقية من صنعاء، مركزها الرئيسي جحانة، التي تقع على بعد 40 كيلومتراً من الشرق الجنوبي من صنعاء. (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مج1، ص313؛ الويسي: اليمن الكبرى، ج1، ص88).

(38)الظفير بحجة: حصن يقع في الشمال من مدينة حجة على بعد نحو 15 كيلومتر تقريباً من الهجر المقصودة لطلب العلم، وحجة مدينة كبيرة في الشمال الغربي من صنعاء بمسافة 127 كيلومتراً وهي مركز المحافظة. (الأكوع، إسماعيل بن علي: هجر العلم ومعاقله في اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1416 هـ/1995م، ط1، ج3، ص1312-1313).

(39) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص208.

(40)صعدة: مدينة تاريخية في الشمال من صنعاء، تبعد حوالي 243كم عن صنعاء، وهي عاصمة المحافظة. (الموسوعة اليمنية: إعداد وإشراف وتحرير: أحمد جابر عفيف وآخرون، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1412 هـ/1992م، ج2، ص570؛ الويسي: اليمن الكبرى، ج1، ص127).

(41) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص210.

(42)ابن عايض: ينتمي إلى الأميرعايض بن مرعي مؤسس إمارة آل عايض التي سميت باسمه وقد حكم الإمارة من عام 1823حتى 1856م وخلفه ابنه محمد الذي خاض صراعاً مسلحاً شرساً ضد القوات العثمانية إلى أن قتل عام 1872م وضعف شأن آل عايض من بعده وسيطر العثمانيون على المدن والمراكز المهمة في عسير، لكن المقاومة لم تنقطع فقد واصلت قبائل عسير بقيادة أمراء آل عايض وغيرهم مقاومة العثمانيين حتى إنسحابهم في الحرب العالمية الأولى 1918م. (الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، هامش ص211).

(43) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص210-211.

(44) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص253.

تتوقف الحرب إلا بعد أن هرب الشيخ علي المقداد إلى حدود بلاد ريمة [45] [46].

أما الإمام الهادي شرف الدين بن محمد[47] فقد دخل في حروب ومواجهات مع الأتراك العثمانيين، وكان أول هذه الحروب في المحرم من عام 1300 هـ/1882م عندما اتجه الإمام الهادي إلى مطرح الخرطوم في بلاد عذر[48] الحاشدية، واتجهت قواته إلى حصن الظفير بحجة، واستولت عليه، وانضم إليهم أهالي عزلة الشراقي[49] وناحية بني العوام[50]، وأعلنوا تمردهم على الأتراك العثمانيين، فأرسل الوالي عزت باشا جنوده بقيادة المتصرف المقدم أحمد رشدي بك، ثم عزز الجند بآخرين بقيادة رفيق بك، فحاصروا الظفير أربعة أشهر، وطلب عزت باشا من الباب العالي أن يمده بجنود، فتم إرسال طابور من الجند من مكة[51]، وفي نهاية الأمر تمكن العثمانيون من هزيمة أتباع الإمام الهادي شرف الدين بن محمد، وإخراجهم من الظفير، والاستيلاء عليه، فهرب بعضهم إلى جبل الأهنوم[52]. وأرسل محمد عزت باشا حملة تركية مكونة من أربع كتائب بقيادة المقدم أحمد رشدي إلى بلاد السودة [53]، حيث كان يتمركز الإمام الهادي شرف الدين[54].

وفي عام 1300 هـ/1882م اجتمعت قبائل خولان العالية في سوق الربوع باليمانية العليا [55] وهاجمت قرية خطمة، من ناحية بلاد الروس[56]، فأرسل محمد عزت باشا جنود بقيادة أحمد رشدي بك "إلى أطراف خولان، فنكلوا بهم حتى أذعنوا"[57]، بل أن مشايخ خولان توجهوا إلى صنعاء لمقابلة الوالي عزت باشا، وأعلنوا طاعتهم للدولة.

ولما كانت سياسة عزت باشا التقرب إلى المشايخ، واستخدام سياسة العصا والجزرة- إن جاز التعبير- فقد أكرم الوافدين إليه، ومنحهم الأموال والكسوة، وهذه سياسة ذكية من عزت باشا، فإذا ما أطاع الشيخ وأذعن أطاعت بعده القبيلة وأذعنت، والعكس هو الصحيح.

لقد امتدح هذه السياسة الرحالة جلازر، الذي زار اليمن حينذاك، وتحدث عن فطنة وحنكة الوالي محمد عزت باشا السياسية ودهائه في بث الفرقة بين قبائل حاشد وبكيل، وذلك خلال رحلته في بلاد أرحب وحاشد، وأشاد بسياسته عند أن استدعى مشايخ أرحب وألزمهم "بأن يقطعوا العهد على أنفسهم بحماية جلازر أثناء تنقله في منطقتهم وضمان سلامته والتهديد الذي

(45) ريمة: منطقة واسعة تقع جنوب غرب مدينة صنعاء، وهي حالياً محافظة عاصمتها مدينة الجبين. (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مج1، ج2، ص377).

(46) زبارة، أئمة اليمن، ص24-25.

(47) الإمام الهادي شرف الدين بن محمد (أبونيب) قام بالدعوة في الظفير بحجة عام 1296 هـ، وبث رسائله إلى القبائل اليمنية في شمال اليمن لتلبية دعوته ومساندته، انتقل إلى بلاد حاشد وصار يتنقل في مدنها يحشد القبائل حوله لحرب الأتراك العثمانيين، ثم انتقل إلى صعدة، حارب الأتراك العثمانيين، غير أن جانبهم كان أقوى من جانبه بشكل عام. (الحداد، محمد يحيى: التاريخ العام لليمن، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1407 هـ/1986م، ط1، جـ4، ص223).

(48) بلاد عذر: قبيلة من حاشد تقع شرقي الأهنوم، وهي إلى الشمال الغربي من صنعاء. (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مج2، ج3، ص595؛ الويسي: اليمن الكبرى، جـ1، ص194).

(49) الشراقي: عزلة في حجة. (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مج2، ج3، ص449).

(50) بني العوام: ناحية من بلاد حجة. (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مج2، ج3، ص617).

(51) مجهول: حوليات يمانية، من سنة 1224 إلى سنة 1316هـ، أو اليمن في القرن التاسع عشر الميلادي، تحقيق: عبدالله الحبشي، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، (د. ت)، ص343-344؛ زبارة: أئمة اليمن، ص25.

(52) الأهنوم: منطقة واسعة شمال غرب مدينة صنعاء، فيها جبال شامخة وحصون منيعة. (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مج1، ج1، ص95).

(53) السودة: بلدة مشهورة في الشمال الغربي من صنعاء، وهي سودة شظب. (الحجري: مجموع بلدان، مج2، ج3، ص443).

(54) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص242.

(55) اليمانية العليا: من قبائل خولان العالية اليمانيتان: اليمانية العليا واليمانية السفلى. (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مج1، ج2، ص316).

(56) بلاد الروس: ناحية معروفة من نواحي صنعاء، مركزها وعلان في الجنوب وقراهم كثيرة. (الحجري: مجموع، مج1، ج2، ص372).

(57) زبارة: أئمة اليمن، ص26.

وجهه لهم فيما لو مسه أذى". [58]. ولعل جلازر اعتقد أن الوالي سيحميه مقابل أنه سيعطيه معلومات عن أوضاع وأحوال المناطق القبلية التي كان يمر بها، وهي معلومات دقيقة يعجز عزت باشا عن الحصول عليها بطريقة أخرى، إذ أن تلك المناطق لا يوجد بها أتراك، ومعادية لوجودهم) ، بل أن جلازر وهو يتجول في منطقتي أرحب وحاشد، كان يخاطب المشايخ وأفراد القبائل بنوع من التعالي، وهذا التصرف جعل قبائل أرحب يشككون بحقيقة مهمته، وأن حماية عزت باشا له لم تكن إلا لدوافع سياسية، فلعل ظروف جلازر المالية الصعبة ألجأته إلى التطوع لخدمة الأتراك والتوغل في المناطق القبلية التي استعصت عليهم[59]، ليس ذلك فحسب بل أن جلازر عمد في أكثر من موقف إلى تحريض القبائل بعضها ضد البعض الآخر منسجماً في ذلك مع السياسة التركية التي انتهجها عزت باشا مثله الأعلى في ذلك، ولم يخف إعجابه الشديد بذكاء عزت باشا وحنكته السياسية التي مكنته من زرع الشقاق بين حاشد وبكيل وشق صفوفهما فيقول: "وفي هذه اللحظة كاد لساني أن يلهج بالثناء على عزت باشا، الذي أفلح بطريقة حاسمة أن يشق عصا هاتين القبيلتين، اللتين قاومتا الأتراك متحدتين، ويحدث بينهما انقساماً عميقاً ويجعل كلاً منهما تخطب وده وتسعى للحصول على مساعدته، ولا بد أن أعترف بأني منذ بدء رحلاتي في الشرق لم أر ولو مرة واحدة عملاً دبلوماسياً عظيماً كهذا"[60]، أكد ذلك الأستاذ الدكتور حسين العمري حيث يقول: "ومما لا شك فيه أن الولاية قد شهدت في العقد الثاني من الحكم العثماني (1881-1891 م) استقراراً نسبياً بفضل دبلوماسية الوالي عزت باشا"[61].

فماهي السياسة التي أتبعها عزت باشا عن طريق الرحالة جلازر؟ لقد حاول جلازر تحريض عشائر أرحب على ذيبان "فقام بتحريض أرحب وتهديدها في الوقت نفسه بأن العواقب ستكون وخيمة على أرحب جميعها مالم تعمد إلى إخضاع ذيبان بقوة السلاح، وإجبارها على ترك التمرد"[62] وتركه يتجول كما يريد وطلب من أرحب تجهيز حملة إلى ذيبان غير أن اقتراحه لم يجد لديهم أي صدى، حد تعبيره، كما أن عزت باشا أقام حامية من بكيل في ظفار لتتصدى هناك لحاشد وللإمام شرف الدين، إذا حاولوا دخول أرحب واتفق مع بعض مشايخ بكيل على احتلال هذه المنطقة [63]، وهاجمت حاشد قرى سفيان في وادي خيوان، ونتج عن ذلك مذبحة كبيرة، ولإدراك حاشد لضعفها أمام تفوق بكيل اتجهت بدورها إلى إخوانها في يام "والقضية الآن برمتها معروضة أمام معالي عزت باشا، الذي حقق بذلك نفوذاً في أوساط هذه القبائل، لم يكن للأتراك من قبل أبداً"[64].

وكان جلازر يحاول شق العصا بين حاشد وبكيل متبعاً سياسة عزت باشا في ذلك، ولكي يُحسِّن وضعه وضح لحاشد أن البكيليين لن يدخروا وسعاً بالوشاية في صنعاء لدى الوالي بحاشد الشجاعة وأنهم سيستخدمون كل الوسائل للقاء به خلال إقامته في أرض حاشد، وكان ردهم عليه: "أو أفندي نحن نعرف تماماً أن بكيل تسعى إلى التأثير على المارشال (عزت باشا) وإقناعه بالقيام معهم بمهاجمتنا، لقد سحقنا

(58) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص234.
(59) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص234.
(60) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص235.
(61)العمري: تاريخ اليمن الحديث المعاصر، ص165.
(62) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص236.
(63) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص297.
(64) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص296.

رؤوسهم في وادي خيوان تماماً، وبدلاً من أن يثأروا برجولة وقبْيَلة أخذو يدسون ويتآمرون علينا لدى الأتراك، إن طبيعتنا ليست كاذبة كالبكيليين، ولهذا لا نستطيع أن نبقى باستمرار ندور حول المارشال ونتحذلق أمامه"[65].

ويذكر جلازر مشاعره عندما استمع إلى قصيدة طويلة "يفاخر فيها الشاعر الحاشدي بيوم خيوان، الذي ألحق مقاتلو حاشد هزيمة بإخوانهم من بكيل فقد رقت عواطفه وانبعثت في نفسه مشاعر الإنسانية التي تغلبت في تلك اللحظة على الإحساس بالتعالي وعلى ارتباطه بالوالي التركي وإعجابه الشديد به، فعبر عن أحاسيسه بقوله: أحسست في هذه اللحظة بمشاعر إنسانية تجيش في صدري وبأس لهذه المخلوقات البائسة التي لا تدرك أن يوم خيوان الذي تفاخر به يهدم استقلالها ويحولها هي وغيرها من القبائل العربية إلى مجرد رعية للحكومة التركية، إنهم بالطبع لا يعرفون القول اللاتيني المأثور (فرق تسد) الذي يوجد له نصير ميكافيلي في صنعاء"[66]. "والنصير الميكافيلي الذي يقصده هو الوالي التركي، الذي كان قد أبدى إعجاباً به وبسياسته الميكافيلية، والذي مول رحلته وكلفه بجمع المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها الدولة التركية في رسم سياستها الهادفة إلى بسط نفوذها على مناطق أرحب وحاشد"[67].

وعمل عزت باشا على استقطاب المشايخ، بدفع مرتبات شهرية لهم، فنجده في عام 1299هـ/1881م يستقدم إليه –بواسطة الشيخ عبدالله بن أحمد الضلعي– مشايخ قبائل حاشد وقرر لهم المرتبات الشهرية [68]، وقد أشار المؤرخ الواسعي إلى ذلك أيضاً بقوله: " فوصل إلى صنعاء "المقصود محمد عزت باشا" والقلوب متنافرة بين العرب والترك، فسعى في ائتلافها بتقريب رؤساء العشائر والأشراف"[69].

ويشير الرحالة جلازر بأن محمد عزت باشا استدعى إلى صنعاء عدداً كبيراً من مشايخ أرحب، وقرر لهم مرتبات شهرية، وذكر بأن الوالي يدفع رواتب شهرية لكل كبار المشايخ تقريباً الذين هم خارج نطاق الحكومة في صنعاء، ويرى جلازر أن عزت باشا كان يدفع الرواتب لهؤلاء المشايخ من أجل تأمين منطقة ما من هجمات القبائل، ولكنها بالطبع رواتب زهيدة جداً، ويؤكد جلازر أنه مهما أعلنت المشايخ من خضوع للدولة العثمانية والسلطان فإن الباشوات الأتراك لا يأخذون هذه التأكيدات بمأخذ الجد؛ لأنهم يعرفون أن هؤلاء سريعاً ما يعملون بعد رجوعهم إلى ديارهم مع الإمام شرف الدين أو مع أي عدو آخر للأتراك، وفي المقابل فإن المشايخ يعرفون أن هناك دائماً فرصة لكسب شيء من المال[70].

وبعد أن قرر لهم مرتبات شهرية طرح عليهم أن جلازر سيقوم برحلة في بلاد أرحب وطلب منهم ورقة بأنهم مسؤولون عن سلامته، وأن ثلاث كتائب عسكرية مع ما يلزم من المدافع ستكون جاهزة للتحرك بمجرد وصول أي نبأ سيء مهما كان بسيطاً "وانطلقت عبارات وكأنها خارجة من حناجرهم مباشرة لا من أفواههم على العين والرأس"[71]، ويؤكد عليهم عزت باشا أنه "إذا بقي هذا الأفندي (يقصد جلازر) راضياً

(65) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص304.
(66) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص237.
(67) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص237.
(68) زبارة: أئمة اليمن، ص24.
(69) الواسعي، عبدالواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرحة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1428هـ/2007م، ط5، ص237.
(70) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص271-272.
(71) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص272.

بينكم دون أن يزعجه شيء فسوف أكون أنا أيضاً هنا راضياً"[72].

وكان عزت باشا في عام 1301 هـ/1883م قد جعل خولان قضاءً، وعين فيه قائمقام تركي وهو إبراهيم خلوصي، ونائب يمني هو إبراهيم بن أحمد ابن الإمام، ومديراً للمالية الفقيه محمد الغفاري، وأرسل إلى حصن الظَبْيتَّين بخولان رتبة من الجند الأتراك، وكان الإمام الهادي شرف الدين حينذاك في مدينة صعدة، حيث استقر بها بعد أن كان قد اتجه هو ومن معه من الأتباع لمحاولة فك الحصار عن أتباعه الذين في الظفير، فلما سمع باقتحام الظفير من قبل جند الوالي عزت باشا عاد واستقر بصعدة[73]، ومحاولة منه للانتقام لما حدث لأتباعه في الظفير أرسل ابنه محمد إلى بلاد خولان العالية، الذي تقدم هو ومن معه من الأتباع إلى حصن الظَبْيتَّين، وحاصروا الرتبة التي بالحصن من الأتراك، مما أضطر عزت باشا إلى الخروج على رأس عدد كبير من الجند لفك الحصار عن الرتبة، وتأديب مشايخ خولان، الذين ساعدوا محمد بن الإمام الهادي على ذلك وسمحوا له بالحصار، غير أن خروج عزت باشا بالجيش الكبير كان سبباً في إذعان قبائل خولان وإعلان طاعتهم للوالي، بل أنه وصل إلى عزت باشا وهو في خولان شيخ مشايخها النقيب حسين بن ناجي الصوفي وغيره من المشايخ، وأعلنوا الولاء والطاعة، ودخلوا معه إلى صنعاء[74].

وعند أن رأى عزت باشا أن سياسته الإصلاحية الأولى في خولان لم تجد نفعاً أمر بعودة القائمقام والنائب ومدير المال إلى صنعاء وفرض على خولان أن تدفع لمركز الولاية مبلغ ثلاثة ألف ريال سنوياً، وعين عليها القاضي صالح بن إسماعيل العكام البرطي مديراً ويحيى بن أحمد الكبسي حاكماً، وبذلك هدأت الأوضاع في خولان [75].

وفي عام 1301 هـ/1882م اتجه عزت باشا إلى حصن الظفير بحجة لتفقد أحواله، وكان جنده بعد أن تمكنوا من اقتحام الحصن قد عاثوا فيه فساداً، فلعل زيارته للحصن محاولة منه للتقرب من أهالي الحصن وإصلاح ما يستطيع إصلاحه. فمما لا شك فيه أن عزت باشا قد بذل جهوداً لمحاولة الإصلاح، وتهدئة الأوضاع في اليمن، فهاهو المؤرخ الواسعي يقول: "وبقي الوالي المذكور يجري الأمور على أحسن حال"[76]، ومما لا شك فيه أيضاً أن ذلك قد كلفه الكثير من الأموال والجنود، لكنه تمكن في نهاية الأمر أن يوجد نوعاً من الهدوء السياسي، إن جاز التعبير، ولعل ما ورد في الحولية العثمانية اليمنية يؤيد ذلك: "وكان قد ظهر في ابتداء مأموريته اختلال في جهة عسير، ثم ظهرت أيضاً اختلالات في حراز وخولان والظفير، فوقع إصلاحها في زمن المشار إليه أيضاً"[77]، غير أن الحولية تذكر أن سياسته هذه" ورثت وهناً في أمر إدارة الولاية، وانتجت المضايقة المالية في المحل"[78].

وما يؤكد ذلك هو الخطاب الذي رفعه الوالي محمد عزت باشا إلى وزارة الداخلية في اسطنبول في 7 شعبان 1300 هـ/31 مايو 1882م للاطلاع على الجهود التي يبذلها من أجل استقرار الأوضاع السياسية في ولاية اليمن، وأهمها:

(72) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص272.
(73) الواسعي: فرحة الهموم، ص241.
(74) زبارة: أئمة اليمن، ص27.
(75) زبارة: أئمة اليمن، ص27.
(76)الواسعي: فرحة الهموم، ص241.
(77) يمن سالنامة سي، ص378.
(78) يمن سالنامة سي، ص378.

- ضم صعدة وما جاورها من مناطق وقبائل إلى طاعة الدولة وربطها بمركز الولاية.
- ضم قبيلة يام إلى طاعة الدولة، نظراً لأهمية القبيلة واتساع أراضيها ونفوذها في المنطقة الواقعة بين عسير وصعدة.
- تأديب قبيلة بني مروان وإصلاح أمرها بإرسال قوة عسكرية إليها مع أخذ عساكر من قبيلة يام للمعاونة.
- الاتصالات الجارية بين إدارة الولاية العثمانية في صنعاء مع مشايخ القبائل في المنطقة المشار إليها، لأهمية القبائل في أمن واستقرار المنطقة الشمالية من اليمن.
- العمل على استقرار مناطق عسير من خلال تهدئة القبائل في المنطقة وإزالة تمرد القبائل الواقعة بين عسير ونجران [79].

وأرسل عزت باشا إلى الصدارة العظمى رسالة في 14 ربيع الأول 1300 هـ/ 1882م يجيب فيها عن الاستفسار حول أوضاع وأحوال اليمن ويؤكد بأن بعض المواد والمسائل تحتاج إلى توضيح شفهي، لذلك سيقوم بالحضور شخصياً إلى الصدارة العظمى لشرح ذلك شفاهه [80]والإفادة عن أوضاع اليمن، ويؤكد بأن ولاية اليمن تنعم بالأمن والاستقرار ولم يحدث أي محاولة انفصال [81]ويرى بأنه يفضل ضم قضاء رداع الواقعة إلى الجنوب الشرقي من صنعاء إلى لواء تعز وفصله عن صنعاء [82]. ولكن الرحالة جلازر يشير إلى أنهم لم يتمكنوا من ربط عسير مع مناطق اليمن الأخرى في أرض واحدة متصلة تخضع لسيطرتهم، هذا إلى جانب المطامع الجديدة لإيطاليا وفرنسا باستمرار في العربية الجنوبية، الإيطاليون يطمعون بالمخا، والفرنسيون بالشيخ سعيد، كما أن الإنجليز يمدون نفوذهم باستمرار إلى مناطق الحدود الجنوبية لليمن التركية، ويذكر بأن "الحدود التركية والإنجليزية في قعطبة وجليلة في اضطراب دائم، وكثير من القرى الحدودية تعلن استقلالها عن الأتراك وتتحالف مع انجلترا"[83]، ومع ذلك فإن جلازر يؤكد بأن المناطق التي كانت تحت سيطرة الأتراك يسودها الأمن في كل الطرقات والمسالك "أمن الأشخاص وأمن الأموال" "وعلى عكس ذلك في المناطق القبلية الواقعة تحت النفوذ الإنجليزي حيث يغدو كل إنسان وكل شيء هدفاً للطامعين"[84]. واستدل بقتل الرحالة لانجر في إحدى المناطق القبلية الواقعة تحت النفوذ الإنجليزي، ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من مبالغة من جلازر، لأن كثيراً من المناطق وعلى وجه الخصوص البعيدة من مركز الولاية كانت تتبع الدولة العثمانية إسمياً فقط، بل قد يتعرض المسافرون والرحالة للتقطع من قبل مشايخ أو حكام تلك المناطق[85] ومناطق أخرى كثيرة لم تخضع للدولة العثمانية منها على سبيل المثال مأرب التي كان الرحالة لانجر ينوي التوجه إليها لكن الوالي محمد عزت باشا رفض توجهه إليها لخوفه من أن يصاب بأذى في منطقة ليسو مسيطرين عليها[86]. وكانت علاقة الوالي عزت باشا بموظفي الدولة من اليمنيين إيجابية، فهناك الكثير منهم الذين منحهم الثقة وأكرمهم، منهم على سبيل المثال القاضي حسين بن إسماعيل جغمان، الذي كان قد تواصل بالأتراك

(79) المركز الوطني للوثائق، صنعاء، وثيقة رقم (م2-7/19) وسنشير له لاحقاً بـ (م. و. ث).
(80) غير أن القدر لم يمهله وتوفي في صنعاء عام 1302 هـ/ 1884م.
(81) م. و. ث: م3-1/23.
(82) م. و. ث: م3-1/23.
(83) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص253.
(84) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص254.
(85) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص221-222.
(86) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص227.

العثمانيين بعد وصولهم صنعاء سنة 1289 هـ/1872م، وتولى الكتابة العربية لهم، وبذل مافي وسعه معهم، لكن الوالي مصطفى عاصم (1293-1295 هـ) حبسه مع الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين- والد الإمام يحيى- وعدد من العلماء والفقهاء في سجن صنعاء عام 1294 هـ/1876م، ثم نقلهم إلى سجن الحديدة، إلى أن أمر السلطان عبدالحميد الثاني بإطلاق سراحهم عام 1297 هـ/1879م. أما الوالي عزت باشا فقد قربه إليه وأبقاه في وظيفته السابقة، مستفيداً منه ومن علمه ولغته، خاصة أنه كان أديباً، شاعراً، ناثراً، خطيباً على منبر الجامع الكبير بصنعاء كما تمت ترقيته إلى الرتبة الثالثة[87]، وفي عام 1300 هـ/1882م أرسله عزت باشا إلى اسطنبول لمقابلة حضرة السلطان عبدالحميد الثاني، ومكث بها إلى 1301 هـ/1883م، وعاد إلى صنعا ومعه قرار تعيين عزت باشا والياً على اليمن[88].

وطلب عزت باشا من وزارة الداخلية منح مترجم الجيش السابع العثماني في ولاية اليمن حسين قاسم أفندي الصنعاني الرتبة الرابعة نظراً لخدماته الجليلة للدولة العثمانية والجهد الذي بذله في تحصيل اللغة التركية (العثمانية) [89].

كما منح الداعي أحمد بن إسماعيل – من أتباع المذهب الإسماعيلي- نشان من الرتبة الرابعة، بعد أن أرسل إلى وزارة الداخلية في اسطنبول في 7 شعبان 1300 هـ/ 31مايو 1882م يطلب من السلطنة إرسال المرسوم الخاص بذلك [90].

واهتم بالموظفين العثمانيين الذين كانوا ينفذون سياسته بإخلاص منهم على سبيل المثال راشد أفندي الذي كان متصرفاً في ولاية اليمن، فنجده يرسل طلباً إلى الصدارة العظمى في 18 ربيع الآخر 1300هـ 1882م بترقية راشد أفندي إلى رتبة (ميرميران) وأشاد بجهوده في اليمن، وأنه أثبت جدارة وحسن اقتدار فيما تولاه، وقد تمت الموافقة على طلبه وأُصدر مرسوماً سلطانياً بذلك [91].

أما مجالس البلدية في صنعاء وغيرها فكان بها كثير من الموظفين اليمنيين، حرصاً من عزت باشا – مثل من سبقه من الولاة- على المشاركة المجتمعية، فنجد مثلاً السيد حسن صلاح فايع الصنعاني تولى الكتابة في مجلس البلدية بصنعاء إلى أن توفي سنة 1302 هـ/1884م [92]، وكان عامل صنعاء ورئيس بلديتها الفقيه علي بن عبدالله الآنسي، هذا إلى جانب مجلس الولاية الذي كان يضم عدداً من العلماء والموظفين اليمنيين، كما سبق أن ذكرنا.

أما القضاء فكان يتولاه قضاة من اليمن، منهم على سبيل المثال القاضي أحمد بن عبدالرحمن بن إبراهيم الصنعاني، الذي كان متولياً للقضاء في حجة، ثم انتقل إلى بلاد السودة وبعدها تولى القضاء في الروضة من أعمال صنعاء إلى أن توفي سنة 1302 هـ/1884م [93]، كذلك القاضي أحمد بن محمد البهكلي التهامي، الذي تولى القضاء في عدد من مدن

[87] م. و. ث: م2-7/20.
[88] زبارة: أئمة اليمن، ص27، 80-81.
[89] م. و. ث: م2-1/19.
[90] م. و. ث: م2-7/19.
[91] م. و. ث: م3-3/22.
[92] زبارة: أئمة اليمن، ص66.
[93] زبارة: أئمة اليمن، ص69.

تهامة، كاللُحية [94] وبيت الفقيه [95] وزبيد [96]، ثم المخا [97] إلى أن توفي آخر سنة 1301 هـ/1883م [98].

أما القاضي يحيى بن أحمد المجاهد فقد تولى عدداً من الوظائف المهمة في لواء تعز، فكان مفتي اللواء وأحد أعضاء مجلس إدارة اللواء، وكان من الشخصيات التي وقفت إلى جانب العثمانيين منذ دخولهم تعز [99]، وتمتع بمكانة كبيرة لديهم إلى أن عُين على اليمن الوالي عثمان باشا (1305-1307 هـ/1887-1889م)، فكان له ولمتصرف تعز مواقف سلبية وعدائية ضد القاضي يحيى بن أحمد المجاهد [100] لا يتسع المجال لذكرها.

ورغم سوء الأوضاع المالية التي كانت تمر بها الولاية نتيجة ما أنفقه الوالي عزت باشا من أموال سبق ذكرها، إلا أنه استمر في صرف المرتبات التي كانت مقررة لبعض اليمنيين، منهم على سبيل المثال غالب بن محمد، الذي قرر له الوالي أحمد مختار باشا ثمانمائة ريال شهرياً[101]، باعتباره قائمقام على بلاد خمر وما إليها من بلاد حاشد، واستمر صرف المقرر له في عهد الوالي عزت باشا إلى أن توفي عام 1302 هـ/1884م[102]، كذلك ابنه الحسن بن غالب، الذي كان عاملاً على بلاد سنحان، وكانت الإدارة العثمانية تدفع له راتباً شهرياً إلى أن توفي سنة 1301 هـ/1883م[103].

أما العالم حسين بن محمد الهادي الصنعاني، الذي كان سكنه جنوبي الجامع الكبير بصنعاء يذكر المؤرخ زبارة: "بان الأتراك اعتمدوا له معاشاً شهرياً إلى أن مات" في فترة ولاية محمد عزت باشا [104].

كما خصص راتباً للسيد يحيى بن محمد بن عبدالكريم أفندي قدره ألف قرش [105]، ليس ذلك فحسب بل أنه في 5جمادى الاولى عام 1301 هـ/1883م عمل على زيادة مرتبات بعض الشخصيات اليمنية لحسن خدمتهم ووفائهم، منهم على سبيل المثال:

- رئيس العلماء السيد أحمد بن محمد الكبسي، الذي كان راتبه 1000 قرشاً فأصبح 1500قرش.
- أمير كوكبان السابق أحمد بن محمد شرف الدين كان راتبه 1250 قرشاً تم رفعه إلى 2250 قرش.
- الأمير الأسبق محمد بن محمد بن عبد الكريم أفندي تم زيادة 500 قرش على مرتبه السابق.
- بعض من علماء صنعاء تم زيادة رواتبهم، وعلى رأسهم حسين بن إسماعيل جغمان، الذي كان راتبه 1250 قرشاً فأصبح 2000 قرش.

وهؤلاء جميعاً تم قيد رواتبهم وسُلمت لهم كل شهر، بعد أن أُدرجت ضمن معاملات مالية الخزينة وفقاً

---

(94) اللحية: بلدة تهامية على ساحل البحر الأحمر، شمالي الحديدة، (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مجـ2، جـ4، ص679).

(95) بيت الفقيه: من مدن تهامة ما بين زبيد والحديدة، (الحجري: مجموع بلدان اليمن ، مجـ2، جـ4، ص636)

(96) زبيد: من أشهر المدن اليمنية اشتهرت بالعلم تقع في سهل تهامة يحدها جنوباً المخا وغرباً البحر الأحمر (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مجـ1، جـ2، ص381-388)

(97) المخا: ميناء معروف على ساحل البحر الأحمر غربي تعز، (الحجري: مجموع بلدان اليمن، مجـ4، جـ2، ص694)

(98) زبارة: أئمة اليمن، ص36.

(99) الأكوع، محمد بن علي: حياة عالم وأمير، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1407 هـ/1987م، ط1، ص184.

(100) للمزيد عن الموضوع أنظر: الواسعي: فرجة الهموم، ص266-267؛ زبارة: أئمة اليمن، ص94-95، 97-99؛ المجاهد، محمد محمد: مدينة تعز غصن نضير في دوحة التاريخ العربي، 2007م، ط2، ص181-183؛ الحداد: التاريخ العام لليمن، ص226-227.

(101) ذكر المؤرخ زبارة أن الوالي أحمد مختار باشا قرر له ثمانمائة ريال شهرياً غير أن الأرجح أن المبلغ ثمانمائة قرش، ولعله خطأ غير مقصود من المؤرخ زبارة، فالوثائق العثمانية تشير إلى أن مرتبات اليمنيين كانت بالقرش وليس بالريال كما سيأتي معنا.

(102) زبارة: أئمة اليمن، ص65.

(103) زبارة: أئمة اليمن، ص65.

(104) زبارة: أئمة اليمن، ص108.

(105) م. و. ث: م2- 22/2.

للسندات الرسمية بحسب ما سطرته وزارة المالية من تحريرات ومكاتبات [106]

وعلى الرغم من أن بعض المصادر تشير إلى أن عزت باشا هو من قام بإلغاء "عسكر الحميدية"[107]، أو ما عُرف "بالضبطية" أو "الجندرمة" غير أن الأرجح – حسبما ورد في مصادر أخرى– أن السلطان عبدالحميد الثاني هو من أمر بإلغائها وليس عزت باشا، وهذه الفرقة قام بتشكيلها الوالي السابق إسماعيل حقي باشا (1295-1298 هـ/1878-1881م) حيث استبدل العساكر التركية بعساكر غيرهم من أهالي ولاية اليمن وكان لهذه التشكيلات العسكرية دور كبير في حفظ الأمن في البلاد، وحفظ النظام في الأسواق التجارية، وتبليغ أوامر الإدارة العثمانية إلى المعنيين من أفراد الشعب اليمني، وغيرها من الخدمات الكثيرة[108]. وقد تم تعليمها وتنظيمها مثل العساكر النظامين في الدولة، وكان قد تجاوز العدد الذي تقدم إلى الدخول في العساكر الحميدية ثلاثمائة فرد، وتم الرفع من الوالي إلى اسطنبول للحصول على الإرادة السلطانية بالموافقة على ذلك في 1880/7/18م[109].

ويذكر الرحالة لودفيج أن السبب في إلغائها هو أن معظم الضباط الأتراك اعترضوا على إنشاء هذه الوحدات بدافع الحسد، وكان سبب إعتراضهم: "أنه لا يمكن الإعتماد على هذه الكتيبة في حالة حدوث انتفاضة عامة ضد الأتراك، بل يمكن أن تنظم إلى الطرف المعادي، وهو أمر لا يمكن تقدير عواقبه الوخيمة على الاتراك"[110]، بينما كانت نظرة إسماعيل حقي باشا أن إنشاء وحدات عسكرية من أبناء اليمن سيؤدي إلى تحقيق وحدة العلاقة بين الشعب والحكومة إلى حد بعيد، وكان يجري تدريبها تحت إشراف الوالي نفسه وسجل الرحالة لوذفيج إعجابه بهذه الكتيبة بأنه "أمر يدعو فعلاً إلى الإندهاش مدى السرعة والاتقان اللتين يتحرك بهما جنود تلك الوحدات الحفاة"[111] كما ذكر بأن الكتيبة الحميدية قد أبدت أثناء وجوده في ذمار شجاعة فائقة في قتالها ضد قبائل في تلك المنطقة وسقوط عدد من القتلى من هذه الكتيبة[112]؛ لهذا فمن غير المنطقي أن يلغيها الوالي الجديد محمد عزت باشا يؤيد ذلك ما ذكره المؤرخ الواسعي بأن السلطان عبدالحميد كان محاطاً بمن أوَّلُوا مطلب إسماعيل حقي باشا بتأويلات باطلة، منها: "إنه قد اتفق هو وأشراف اليمن بإخراج العساكر التركية واستبدالها بالعربية"[113]، والاستقلال بعد ذلك عن سيادة الدولة العثمانية، لهذا وصلت الأوامر بإلغاء عسكر الحميدية فوراً، وأنه لا فائدة من بقائها، ولم يكتف السلطان بذلك، بل وصلت الأوامر بعزل إسماعيل حقي باشا وعُين بدلاً عنه محمد عزت باشا[114]، الذي نفذ أوامر السلطان عبدالحميد الثاني وقام بإلغاء عسكر الحميدية بعد وصوله اليمن.

جهود محمد عزت باشا الخدمية والمعمارية:

برغم ما واجهه محمد عزت باشا من إختلالات في فترة ولايته، وبرغم ما بذله من جهود للتهدئة، وإصلاح تلك الإختلالات، كما سبق أن رأينا، إلا أنه لم يغفل

(106) م. و. ث: م2-22/2.
(107) مجهول: حوليات يمانية، ص343.
(108) للمزيد انظر: اباظة، فاروق عثمان: الحكم العثماني الثاني في اليمن، 1872-1918م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص112-114.
(109) الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص335.
(110) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص198.
(111) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص198.
(112) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص198.
(113) الواسعي: فرجة الهموم، ص237.
(114) أباظه: الحكم العثماني الثاني، ص112-114.

الجوانب الخدمية والمعمارية، فقام بالعديد من الإصلاحات، ليس في الجانب المعماري فحسب، لكن أيضاً في الجوانب الصحية والزراعية، وجوانب أخرى. ففي المجال الصحي اهتم بالحجْر الصحي في كمران ثم في الحديدة، فها هو الرحالة لانجر يتحدث عن الحجر الصحي في كمران في فبراير 1882م حيث أشار إلى أنه ومن معه مكثوا في الحجر الصحي في جزيرة كمران حوالي10 أيام من 7-17 فبراير 1882م وبعد أن دفعوا (Fl.oe.w.20)[115]أخلي سبيلهم من الحجر الصحي[116]، كما أنه كان على الحجاج القادمين من سومطرة والهند إلى الحجاز التوقف في جزيرة كمران للحجر الصحي، ولأن الأعداد التي تصل إلى الجزيرة قد تصل إلى ما بين 15-18 ألف حاج من هذه المناطق، فقد رأى الوالي زيادة عدد الأماكن المخصصة للحجاج في الجزيرة، لذا فقد تقرر إنشاء مائة وعشرين عريشاً، وبخصوص الأمور الصحية هناك فقد تقرر طلب طبيب من صحة عدن (دوقة) مع أربعة أطباء آخرين وخُصص لهم مرتبات للإشراف على الوضع الصحي في الجزيرة، وتقرر أيضاً إرسال إثنين من الأطباء العسكريين التابعين للجيش السابع (مسيو بلوخ) و(شكر افندي) إلى الجزيرة بمعية صيدلي وستة كُتاب، وللمحافظة على النظام في الحجر الصحي هناك تم إرسال 200 عسكري مع ضابط و25عمّار وبنّاء وإرسال مواد غذائية مثل: الأرز والبقسماط والدقيق وغيرها من الاحتياجات الضرورية[117]على أن يأتي موسم الحج وقد أنجزت هذه الأعمال في الجزيرة، وتم اعتماد ستة أطباء تكون مخصصاتهم ثلاثة آلاف (قرش) شهرياً والكتَّاب والصيدلي ألف قرش والعسكر ثلاثمائة قرش شهرياً، وأن تتولى السفينة الهمايونية (قرة غول) إيصال المرتبات إلى الجزيرة المذكورة، وتم تخصيص 200 ألف (مائتين ألف) قرش لولاية اليمن حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحجر الصحي في الجزيرة[118]، وذكر الرحالة لانجر الذي مكث عشرة أيام في الحجر الصحي بكمران- كما سبق أن أشرنا- بأنه تم إغلاق الحجر الصحي في جزيرة كمران في آخر فبراير عام 1882م، حيث يقول: "تلقيت عند بلوغي اليابسة خبر إغلاق الحجْر الصحي، وعلمت أننا كنا آخر ضحاياه"[119]. غير أنه على ما يبدو أن الخبر الذي تلقاه لانجر كان غير صحيح، فهاهي وثيقة عثمانية تطالعنا بأنه في 30يوليو من عام 1891م بمحضر من مجلس ولاية اليمن حول تمديد خط التلغراف بين جزيرة كمران ومدينة الحديدة، لأن المسافة بين المنطقتين بعيدة، ولا يوجد وسيلة اتصال بين كمران والحديدة إلا القوارب التجارية الصغيرة المملوكة للأهالي، وجزيرة كمران يوجد فيها حجر صحي وتستقبل عدداً كبيراً من الحجاج أثناء موسم الحج، ولذلك فهي بحاجة إلى خط تلغراف مباشر وأنه بالإمكان تمديد خط تلغراف عن طريق الكابل البحري من الصليف إلى الجزيرة، ومرفق رفع من الصدر الأعظم إلى السلطان بمحتوى المحضر ثم إشارة من سر كاتب السلطان بصدور الإرادة السنية بالموافقة[120]، وكان ذلك بعد مغادرة الرحالة لانجر

(115)هي الحروف الأولى من اسم العملة ولعلها العملة النمساوية ريـــال ماريا تريزا (الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، هامش ص 212).
(116) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص212.
(117)م. و. ث: م2-25/29.
(118)م. و. ث: م2-25/29.
(119) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص212.
(120)الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص192.

الجزيرة بحوالي تسع سنوات وشهرين، والحجر الصحي لا زال قائماً في الجزيرة.

وهنا توضح لنا بعض الوثائق المراسلات التي تمت بين الوالي محمد عزت باشا ووزارة الصحة في اسطنبول بخصوص إنشاء حجْر صحي جديد في الحديدة، فقد بذل الوالي عزت جهداً كبيراً من أجل ذلك حيث أرسل مذكرة إلى وزارة الداخلية، ومنها تم الرفع إلى وزارة الصحة في اسطنبول طلب فيها إنشاء حجر صحي في ميناء الحديدة، باعتبارها البوابة الرئيسية للدخول والخروج لولاية اليمن[121]، فتمت الموافقة من السلطان العثماني على ذلك في 26نوفمبر 1881م، غير أنه وصلت محررات (رسائل) من ولاية اليمن بتاريخ 13 ربيع الآخر 1300 هـ/ 1882م هذه المرة أفادت أن محل الحجر الصحي القديم صغير جداً، بالإضافة إلى ضرورة طلب أطباء لمحجر الحديدة، وأوضحت الرسائل أن المبنى الطبي المزمع أنشاؤه يقع في الجهة الشمالية من جمرك الحديدة، وطوله 15 متر، وعرضه 14 متراً وقيمته – تخميناً – 300 ريال من الأراضي الميرية (الحكومية)[122] وكان قد تم تحديد مبالغ مالية لإنشاء الحجر الصحي لماله من أهمية في ميناء الحديدة، وحُددت الحوالة السابقة بمبلغ 49450 قرش، ولكن بحسب الإفادة المرسلة من والي اليمن عزت باشا تم إضافة حوالة أخرى بمبلغ 20586 قرش من ميزانية 1300 هـ/ 1882م وترسل إلى وزارة المالية لطلب الإذن، وبحسب مذكرة وزارة الصحة يتم عرضها للحصول على الإرادة السينة (المرسوم السلطاني) بذلك [123]وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على ذلك[124].

كما أرسل محمد عزت باشا طلباً إلى اسطنبول بإنشاء حجر صحي في جزيرة بريم، الواقعة في باب المندب، والتي تقسم باب المندب إلى نصفين، ويقترح إنشاء الحجر الصحي في منطقة الشيخ سعيد المجاورة للجزيرة، وذلك للحاجة إليه، ورغم أنه تم إنشاء حجر صحي في جزيرة كمران، لكنه ليس كافياً، وصدرت الإرادة السمية بالموافقة على ذلك في يناير 1883م [125].

وشرع عزت باشا في بناء المستشفى العسكري (البيمارستان) الذي كان مقره داخل ساحة المتحف الوطني الحالي بصنعاء [126]، ثم أكمل بناؤه الوالي أحمد فيضي باشا [127] [128].

أما في مجال الزراعة فقد اهتم عزت باشا بزراعة الأشجار المثمرة بشكل ملحوظ مثل: شجر النخيل والعنب والموز، والخوخ، والمشمش، والسفرجل، والرمان واللوز والجوز والتين والكرز والتوت والتفاح البلدي والبن، وبعض من الأنواع السالفة الذكر لم تكن مزروعة من قبل في اليمن، وتم زرعها لأول مرة على يد الوالي عزت باشا، كما تم جلب وزراعة المحاصيل التي تزرع في الولايات المعتدلة البرودة، ونجحت زراعتها في اليمن، وهي أشجار مثمرة وغير مثمرة،

(121) الأرشيف العثماني: اليمن في العهد الثاني (كتاب وثائقي) استانبول، 2008م، ص157؛ م. و. ث: م2- 13/19).
(122)م. و. ث: م2-13/19.
(123)م. و. ث: م2-13/19.
(124) الأرشيف العثماني: اليمن في العهد الثاني (كتاب وثائقي)، ص157.
(125)الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص159.
(126) دائرة التوجيه المعنوي: المرشد التاريخي للعرضي (مُجمع الدفاع حالياً)، وزارة الدفاع، صنعاء، 2006م، ص105.
(127) أحمد فيضي باشا: تولي منصب والي اليمن ثلاث مرات، الأولى (1302-1304 هـ/1884-1886م) والثانية (1309-1316هـ/1891-1898م) والثالثة (1323-1326 هـ/1905-1908م) (الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى، هامش ص43).
(128) البناء، محمود: دراسة وترميم وصيانة مدينة صنعاء القديمة في العصر العثماني، رسالة دكتوراه، 1993م، ص197.

مثل الشملة والكستانة (النبات المعروف بـ أبو فروة) [129] [130].

وقد جعل من ميدان دار البشائر، الواقع جنوبي الجامع الكبير في الروضة بستاناً كبيراً غُرس فيه أنواع كثيرة من الأشجار المثمرة، ثم نقل زرعها بعد ذلك إلى الحدائق والبساتين الأخرى [131].

ومن أجل تطوير الزراعة وزيادة الإنتاج اهتم عزت باشا ببعض الغيول، التي أصبح أجزاء منها مدفوناً، فقد ذكر المؤرخ زبارة بأن عزت باشا كان قد اشترى من أسرة الإمام المهدي أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم (ت 1092 هـ/ 1681م) مجاري النهر المعروف بغيل المهدي في وادي شعوب شمال صنعاء، وأمر بحفر منبعه، وإصلاح مجاريه المدفونة، حتى أوصل ماء النهر إلى الروضة، لتغذي البساتين والحدائق الموجودة في الروضة، ومنها البستان الذي أوجده في ميدان دار البشائر المذكور سابقاً[132]، وقد أشار الرحالة جلازر إلى ذلك بقوله: "وصلنا إلى الروضة، حيث شربت بغالي من الغيل الذي شقه عزت باشا إليها، والذي من شأنه أن يعيد هذه المدينة التي كانت ذات يوم حديقة غناء إلى سابق عهدها"[133].

أما في مجال البناء والعمارة فقد اهتم بها عزت باشا، ولا زال كثير مما تم بناءه في عهده قائماً إلى اليوم، وفي عام 1301 هـ/1883م قام ببناء المكتب الخاص بالوالي في القسم الداخلي للمدرسة العلمية، وأمامه النافورة الحجرية على الطراز العثماني [134].

ويشير صاحب الحوليات المعاصر لفترة عزت باشا بأن هذا الوالي قام ببناء عقد [135] وسط الطريق في شرارة (التحرير حالياً) مما يلي بيت الميري، الذي بناه إسماعيل حقي باشا [136].

وفي مجال اهتمام الوالي محمد عزت باشا بالحديدة عامة وميناءها بشكل خاص أرسل عرضاً إلى اسطنبول يطلب فيه الموافقة على إنشاء مخازن في مديرية رسومات الحديدة من أجل استيعاب البضائع التجارية، لعدم كفاية المخازن السابقة، وتم تحديد مبلغ الإنشاء بتسعة عشر ألف وسبعمائة وسبع وعشرين ونصف قرش، تُسحب من الميزانية السنوية لأمانة الرسومات ضمن بند الإنشاءات والتعميرات، وهذا الطلب يهدف إلى أخذ الموافقة والإذن وإصدار فرمان (مرسوم) متعلق بذلك بتاريخ 11 جمادي الآخرة 1300 هـ/1882م [137].

كما تم طلب40 طناً من الفحم إلى الحديدة في 26 رجب 1299 هـ/1881م[138]، وفي 1299هـ/1881م كانت إدارة ولاية اليمن العثمانية بقيادة واليها محمد عزت باشا ترى في إن إنشاء مخازن للفحم من قبل الإنجليز والسماح للسفن الحربية بالوصول إلى الحديدة، الميناء المفتوح للتجارة يتنافى مع قواعد التجارة العامة، وأن مرور السفن الحربية الأجنبية بكثرة على ميناء الحديدة يشكل خطراً، لذا يفضل عدم السماح للسفن الحربية الأجنبية أن تمر عبر ميناء الحديدة، وأنه إذا كان ولا بد من وصول السفن الحربية الإنجليزية والأجنبية فلا بد أن تلتزم هذه

(129) أبو فروة أو الكستناء: صنف يضم ثمانية أو تسعة أنواع من الأشجار والشجيرات ينتج فصيلة البلوطية والإسم أيضاً يشير إلى المكسرات الصالحة للأكل (ويكيبيديا: http//ar.m.wikipedia.org).
(130) هدهود: الحياة الاجتماعية، ج3، ص756.
(131) هدهود: الحياة الاجتماعية، ج3، ص756.
(132) زبارة: أئمة اليمن، ص28.
(133) الصايدي: اليمن في عيون الرحالة، ص286.
(134) التوجيه المعنوي: المرشد التاريخي للعرضي، ص110.
(135) هو القنطرة التي يمر عليها الناس. (مجهول: حوليات، هامش ص11).
(136) مجهول: حوليات، ص344.
(137) م. و. ث: م2-8/19.
(138) م. و. ث: م2-8/19.

القواعد وتراعيها كما أوضحت الإدارة العثمانية أن إحضار السفن الحربية الأجنبية للفحم في حد ذاته إلى ميناء الحديدة يعد مخالفة للتجارة البحرية، إذ أنه يُسمح فقط للسفن التجارية إحضار الفحم ووضعه في الساحل والمحلات التجارية أو مخازنها، ونظراً لعدم وجود هذه المحلات الخاصة بحفظ الفحم، فإن سبب الممانعة تكمن في الخوف على الأراضي المقدسة في الحجاز من إستملاك واحتلال الدول الأجنبية وقرب السفن الأجنبية، من المنطقة بحد ذاته يشكل خطراً عليها.

وبعد العرض والتدقيق للمضابط والمرفقات شدّد السلطان عبدالحميد على التمسك بالقواعد وعدم السماح بإنشاء هذه المخازن للأجانب خوفاً من حدوث نتائج وعواقب وخيمة، إذ أن الإنجليز في عدن بدأوا بطلب إنشاء مخازن للفحم ثم ما لبثوا أن أحتلوها[139]وكان السلطان عبدالحميد في 29 محرم 1298 هـ قد شدد على عدم منح السفارات الأجنبية وعداً وعهداً يخالف الخطة اليمانية والحجازية، ولا تقبل أية معاملة مخالفة للأصول التجارية وقواعدها، وأن على الحكومة المحلية عدم السماح بإنشاء مخازن للفحم وأنه بحسب المادة الخامسة من المعاهدة التجارية مع الإنجليز فإنه لا يحق للإنجليز إدخال أية مواد تجاريةإلى أراضي الدولة العثمانية بدون إذن مسبق، وفي حال إنشاء المخازن فإن السفن التجارية فقط هي من يحق لها إحضار الفحم إلى هذه المخازن، ولا يُسمح للسفن الأجنبية إخراج الفحم، وأن إنشاء المحلات (المخازن) تقوم بها الحكومة المحلية إذا لزم الأمر، ولا يحق للأجنبي استئجار هذه المخازن، بل تكون خاصة بالوطنيين، ويتم إشعار ولاية اليمن بهذا القرار[140].

غير أنه في عام 1883م أرسل محمد عزت باشا طلباً إلى الباب العالي ومعه محضر مجلس ولاية اليمن بخصوص ميناء الحديدة، وأشار المحضر بأن الميناء يستقبل العديد من السفن الإنجليزية الحربية وغيرها، وكذلك السفن الأجنبية، وتحتاج تلك السفن إلى التموين بالفحم عندما تصل إلى الميناء، وأن الدول الأجنبية تطلب السماح لها ببناء مخازن للفحم في المدينة طبقاً للقوانين الدولية والمعاهدات الموقعة بين البلدان المختلفة، ولأن اليمن تسري عليها الإجراءات المطبقة في الأراضي الحجازية من حيث عدم السماح للأجانب بتملّك الأراضي فيها رأى مجلس الولاية أن تقوم الإدارة المحلية للولاية ببناء مخازن واسعة في الأراضي المفتوحة جوار مدينة الحديدة، وتأجيرها للدول الراغبة في تخزين الفحم الذي تحتاج إليه، وتم عرض ذلك من الصدر الأعظم على السلطان عبدالحميد الثاني للموافقة عليه في 27 يناير 1883م[141].

وطالب الوالي محمد عزت باشا بإنشاء خط تلغراف نظراً لصعوبة التواصل بين صنعاء واسطنبول، حيث لا يوجد خط تلغراف مباشر إلى صنعاء، وأنه يوجد في عدن الواقعة تحت سيطرة انجلترا خط تلغراف، وأن التلغراف الواصل إلى عدن عند إرساله إلى صنعاء بواسطة ساعي البريد يحتاج إلى 12 يوم، وكذلك الجواب، وأن هذه المدة للتواصل بين الدولة العلية وصنعاء طويلة ثم ذكر في الطلب بانه يوجد خط تلغراف الحديدة يتم ربطه مع عدن والمسافة بين عدن

(139) م. و. ث: م2-8/19.
(140) م. و. ث: م2-8/19.
(141) الأرشـــيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، ص45؛ م. و. ث: م2-8/19.

والحديدة 49 ميلاً في البحر، وسيكون التواصل عن طريق خط تلغراف الحديدة صنعاء ثم يذكر بأن ربط خط تلغراف ما بين الحديدة ومصوع سيكون أفضل بكثير[142]، وبعد ذلك أرسل الوالي طلباً مرة أخرى بإنشاء خط تلغراف اتصال مباشر بين [مركز الدولة] واليمن، لأن إرسال المخابرات والأوامر واستطلاع الأحوال يحتاج إلى السرعة، فهناك وقت كبير ضائع، وفي 13 جمادى الأولى 1299 هـ/21 مارس1881م تم عرض الطلب على السلطان لإصدار فرمان سلطاني بذلك[143]، وتمت الموافقة حيث صدرت الأوامر بمد كابل بحري وخط اتصال مباشر مع ولاية اليمن، وتم تحديد مسافة مد الكابل 200 ميل، وأن تقوم شركة (سيمنس)- بناء على توقيع- عقد بتنفيذ المشروع مع ربط خط التلغراف المزمع مده مع سواكن، وبناء على ذلك تم إبلاغ خديوية مصر بالفرمان وأن يتم سرعة إجراء المخابرات والمعاملات الخاصة بذلك[144].

أهم الإنشاءات المعمارية في اليمن (مُجمع العُرضي):

سبق أن ذكرنا بعض ما قام به الوالي محمد عزت باشا من جهود في مجال البناء والعمارة، وفي حقيقة الأمر أنه كان مهتماً بهذا الجانب، ويؤيد ذلك ما ذكره المؤرخ زبارة بان عزت باشا كان يميل إلى العمارة [145]، غير أن مُجمع العُرضي يُعد من أهم الإنشاءات المعمارية التي بُنيت في اليمن عامة وفي صنعاء على وجه الخصوص، لهذا أفردنا له عنواناً مستقلاً.

فكلمة عرضي هي اللفظ العربي لكلمة (أوردو) و (أورته) من اللغة التركية، وتعني جيش أو قوة عسكرية، ثم أصبحت تدل على الثكنة العسكرية (المعسكر)، أو منطقة التجييش وتجميع الجند العثماني [146]. فكيف تم بناء العرضي؟ ومتى كان ذلك؟

حين أراد الوالي أحمد مختار باشا دخول مدينة صنعاء عام 1289هـ هـ/1872م عسكر بجيشه خارج صنعاء بالقرب من منطقة ماجل الدمة، جنوب باب اليمن لحين ترتيب أمر دخولهم مدينة صنعاء بأمان وأبهة سلطانية، فهاهو صاحب حوليات يمانية المعاصر لتلك الفترة يقول: " فوصلت الأجناد السلطانية بخيلهم وطبولهم الغسَّانية، والبوش الخاقانية، أمروا من لقيهم بالمسير، وحثوا المسير حتى وصلوا (ماجل الدمة) وأناخوا هناك"[147]. ومن حينذاك أصبحت الجهة الجنوبية التي تقع خارج مدينة صنعاء القديمة مقراً للجيش العثماني، وأُطلق عليه إسم العُرضي [148]، ولم يكن هناك مبان في مقر الجيش العثماني في العرضي، بل كانت عبارة عن خيام تُنصب لهم فيه، يؤيد هذا ما ذكره صاحب الحوليات: بأنه في عام 1289 هـ/1872م طلب الوالي أحمد مختار باشا من السيد أحمد بن محمد شرف الدين أن يحضر إلى العُرضي، "فأقبل إليهم يسعى ... وأراد أن يجعلوا له الإمارة على كوكبان"[149]، غير أنه بقي في العرضي بين البرد والريح والمطر والشمس. [150]

وفي بداية عهد الوالي عزت باشا تم إقامة أهم منشأة عسكرية في فترة الحكم العثماني الثاني في اليمن وهو

(142) (م. و. ث: م2-13/24)
(143) (م. و. ث: م2-13/2)
(144) (م. و. ث: م2-13/24)
(145)زبارة: أئمة اليمن، ص24.
(146)المعيضي: مُجمع العرضي، ص26-27.
(147) مجهول: حوليات، ص322.
(148)المعيضي: مُجمع العرضي، 28.
(149) مجهول: حوليات، ص326-327.
(150)مجهول: حوليات، ص327.

مبنى العُرضي، في موقعه الذي نُصبت فيه الخيام للجيش سابقاً، فيذكر المؤرخ زبارة بأن عزت باشا في عام 1299 هـ/1881م ابتدأ في عمارة الثكنات للعسكر النظام، جنوب سور صنعاء، في العرضي [151].

أما الأحجار التي بُني بها العرضي فكانت الأحجار المشذبة"وقيص"، التي تم جلبها من أكثر من مصدر منها: دار صبرة في حارة سوق البقر، وهي إحدى الدور المشهورة المهجورة في صنعاء القديمة، وقد أشار إلى هذه الدار الرحالة الإيطالي رينزو مانزوني، الذي زار اليمن عام 1877-1878م، فذكر أنها ثكنة كبيرة بناها على الطراز العربي الراقي الأصيل الوالي العثماني محمد باشا، في فترة الحكم العثماني الأول، عام 1025 هـ/1616م [152]، وأنها دُمرت سنة 1878م بأمر من الوالي العثماني مصطفى عاصم باشا.

وذكر مانزوني بأنه زار هذه الدار قبل هدمها، فوجدها مكونة من تسعة طوابق، تحتوي على العديد من الشرفات، وأن الطابق التاسع كان يتألف من غرفة واحدة فقط، تحتوي على رسومات، وأن درجاته كانت عريضة وجيدة للبناء، "إلى حد أني لما زرت الطابق السادس وجدت إسطبلاً فيه حصان"[153].

أما المصدر الأخر للأحجار التي بُني بها العرضي فهي أحجار دار الذهب، التي تقع في حي السرار الشرقي من مدينة صنعاء القديمة، قام بإنشائها الإمام المهدي عبدالله (1231-1251 هـ/1816-1835م) ويصفه رينزو مانزوني بأنه بيت كبير وعالٍ جداً، وأنه لعدم وجود وريث لهذا البيت فقد أصبح ملكاً للحكومة العثمانية [154].

وهناك مصادر أخرى تم جلب الأحجار منها لبناء العرضي وهي: مقلاع الجراف، الذي كان يعد أحد مصادر جلب الأحجار لأهالي صنعاء القديمة، كما تم جلب أحجاراً من جبل نقم أيضاً لبنائه [155].

ويُعد مُجمع العرضي من أهم المنشأت الحربية العثمانية في اليمن، لأنه كان مقراً لسكن أكبر القادة العثمانيين وأهم فرق الجيش العثماني، ولأنه قدم طرازاً معمارياً جديداً خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي ضمن الموروث المعماري لليمن [156]. وقد تم اختيار المِعْمار اليمني الشهير الحاج أحمد بن أحمد قصعة لبناء جميع ثكنات العرضي [157].

وقد روعي في الإنشاء للمُجمع ما يلي:

1- ضرورة وجود الفناء الرئيسي في المُجمع كمنشأة حربية نظراً لحاجة الجنود للفناء، للقيام بتدريباتهم اليومية.

2- امتداد القشلات في عنابر سكن الجند بمساحة مستطيلة لتعطي مساحة لاستيعاب أكبر عدد من الجند.

3- وجود بائكة (158)معقودة متسعة تسمح بدخول وخروج الجند من وإلى العنابر بسهولة، خاصة عند الطوارئ [159].

(151) زبارة: أئمة اليمن، ص24.
(152)مانزوني: اليمن؛ رحلة إلى صنعاء، ص211.
(153)مانزوني: اليمن، ص 212.
(154) مانزوني: اليمن، ص 212.
(155) دائرة التوجيه المعنوي: المرشد التاريخي للعرضي، ص10.
(156)المعيضي: مُجمع العرضي، ص142.
(157) دائرة التوجيه المعنوي: المرشد التاريخي، ص9.
(158)البائكة: جمعها بوائك وهي مجموعة الأعمدة المتتابعة على خط مستقيم والموصولة بأقواس من أعلاها لتحمل السقف: Wikichttps://ar.m.w-ikipedia.org
(159)المعيضي: مجمع العرضي، ص146.

وقد توزعت الوحدات المعمارية لمُجمع العرضي إلى قسمين شمالي وجنوبي: القسم الشمالي وهو الأكبر ممتد من الشرق إلى الغرب بمساحة مستطيلة غير منتظمة تتضمن الوحدات المعمارية الآتية:

1- قشلة المدفعية، وقد خصصت لسكن فرقة المدفعية من الجيش العثماني، ويطلق عليها في اللغة العثمانية (طوبجية).

2- قشلة المشاة "في اللغة العثمانية بيادة" وتقع وسط مُجمع العرضي، وتتوسط الوحدات المعمارية المكونة للمُجمع، وتقع إلى الجنوب من قشلة الخيالة، وإلى الشرق من قشلة المدفعية، وإلى الشمال من الجامع وحمام البخار، وإلى الغرب من قشلة دار الضيافة، وكان تخطيطها شبيه بحرف (u) اللاتيني، ويعسكر فيها أكثر فرق الجيش عدداً [160].

ويُستدل من نص التأسيس الموجود أعلى المدخل الرئيسي للقشلة في الواجهة الجنوبية أن الإنتهاء من إنشاء القشلة كان بأمر من السلطان عبدالحميد الثاني عام 1301 هـ/1883م. وقد سُجل النص على لوح مستطيل من الرخام بخط الثلث البارز باللون الذهبي، على أرضية فيروزية، سُجل باللغة العربية كترجمة لنص آخر جواره سجل باللغة العثمانية.

ونص التأسيس باللغة العربية مكون من أربعة أسطر مضمونهبيتين شعريين، وكلمات البيت الثاني هي:

أرخ المختار تبشيراً لتأييداته

شيد السلطان داراً للجيوش في اليمن [161].

وكلمات السطر الأخير في حساب الجُمل تاريخها 1301 هـ/1883م [162].

3- قشلة الخيالة "في اللغة العثمانية سواري" تقع في الجهة الشمالية من المُجمع، وإلى الشمال من قشلة المشاة، ووظيفة هذه القشلة، أنها خُصصت لسكن فرقة الخيالة من الجيش العثماني.

4- قشلة دار الضيافة "في اللغة العثمانية مسافر خانه" تقع في الجزء الشمالي الشرقي من مُجمع العرضي، وإلى الشرق من قشلة المشاة.

وكانت هذه القشلة خاصة لسكن الوفود العسكرية السلطانية وسكن لكبار الضيوف والقادة والأمراء القادمين من اسطنبول، والقادة الذين ليس لديهم سكن أو عائلات في صنعاء، وكان إنشاء هذه القشلة في نفس فترة إنشاء القشلات الأخرى، حيث كان بداية إنشاء القشلات في فترة ولاية عزت باشا بين عامي 1299-1302 هـ/1881-1884م [163]، وتم استكمال بعضها بعد وفاته، فتذكر الحولية العثمانية اليمنية أنه تم استكمال بناء القشلة الحميدية (نسبة للسلطان عبدالحميد الثاني) في محل العرضي في فترة ولاية أحمد فيضي باشا الثانية (1309-1315 هـ/1892-1898م)، والتي كان بداية إنشائها قبل إثنى عشر عاماً، أي فترة ولاية عزت باشا، فهو أول من قام ببناء هذه المنشأة العسكرية المهمة[164]، وقام الوالي أحمد فيضي باشا بإنشاء دائرة جديدة للوالي في العرضي[165].

(160) للمزيد أنظر: المعيضي: مجمع العرضي، ص47-143؛ دائرة التوجيه المعنوي: المرشد التاريخي، ص86.
(161)المعيضي: مجمع العرضي، ص47.
(162) المعيضي: مجمع العرضي، ص47.
(163) المعيضي: مجمع العرضي، ص71-72.
(164) يمن سالنامة سي، ص400.
(165)يمن سالنامة سي، ص400.

أما المنشأت الخدمية في العرضي فيرجع معظمها إلى فترة ولاية عبدالله باشا (1318-1320 هـ/1900-1902م) [166]، وكانت أخر منشأة عثمانية أقيمت ضمن مباني العرضي في عهد الوالي عبدالله باشا هي مسجد العرضي الغربي ومنارته الفخمة جداً [167].

وكانت وفاة عزت باشا في شهر رجب من عام 1302 هـ/1884م حيث كان في كوكبان ولما شعر بالمرض عاد إلى صنعاء ومات بها، وقبر شرقي جامع البكيرية، وعمر وكيله المتصرف أحمد رشدي باشا على قبره القُبَة التي شمالي صرح جامع البكيرية في الميدان [168].

وعلى ما يبدو أنه عند وفاة محمد عزت باشا في اليمن لم يكن أحد من ورثته هناك، لذا تم حصر ما تركه الوالي وقدر بـ 12 ألف ليرا، وتشير إحدى الوثائق في 27 صفر 1304 هـ بإنه تم سداد ديونه بمبلغ أربعة ألف ليرا من قبل الولاية العثمانية في اليمن، وتم إرسال المبلغ المتبقي إلى البنك العثماني في اسطنبول، لإرساله إلى ورثة الوالي وهم ابنيه محيي الدين ونجم الدين، غير أنه بعد استدعائهما تم سؤالهما عن بعض الأمور، ولم يتم تسليم المبلغ لهما، وبقي المبلغ تحت الحجز وسلم إلى البنك العثماني، حتى يتم عرض الموضوع على السلطان[169]. لذا قاما بإرسال رسالة إلى السلطان عبدالحميد تضمنت طلب صرف ميراث والدهما، ثمن مخلفه الذي تركه في اليمن والذي قدر بـ 12 ألف ليرا، وأن والدهما عندما توفي في اليمن لم يكن ورثته إلى جانبه، ولم يتم إرسال وتسليم تركته لورثته وأن الولاية العثمانية الجديدة في اليمن أخذت أربعة ألف ليرا وأكثر مقابل سداد ديونه، لكنها لم تقدم ما يثبت صرفها لهذا المبلغ، وأن والدهما في السنتين الأخيرة من حياته لم تكن لديه ديون لأي فرد بحسب السند المرسل من مقام سرعسكر الذي يثبت ذلك، ولم يُثبت أي شكوى أو طلب دين من أحد، وأنه حتى الحقوق الخاصة بالدولة لم يثبت على والدهما أي شيء، ويطلبان من السلطان الأمر إلى البنك العثماني بتسليم إرثهما[170].

الخاتمة:

يتضح من خلال ماتم عرضه في البحث ما يلي:

- على الرغم من أن الدولة العثمانية خلال حكمها الثاني لليمن كانت تعاني من الضعف واضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية إلا أن بعض الولاة العثمانيين في اليمن قد حرصوا على القيام بعمل كثير من الإصلاحات في مختلف المجالات: الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعسكرية، والاهتمام بالمنشأت المعمارية، التي لا يزال كثير منها قائماً إلى اليوم.
- واجه محمد عزت باشا في فترة ولايته حروباً واختلالات وتمردات في بعض مناطق ولايته، وحاربه الإمام الهادي شرف الدين غير أن جانبهم كان أقوى من جانبه بشكل عام، وأتبع الوالي سياسة فرق تسد بين بعض القبائل، وعلى وجه الخصوص قبيلي حاشد وبكيل، أكبر قبائل اليمن.

(166) المعيضي: مجمع العرضي، ص109.
(167) زبارة: أئمة اليمن، ص642.
(168) مجهول: حوليات، ص345؛ زبارة: أئمة اليمن، ص28؛ الواسعي: فرجة الهموم، ص237.
(169)(م. و. ث، م12/2-2).
(170)(م. و. ث، م12/2-2).

- بذل محمد عزت باشا جهوداً كبيرة في إصلاح الاختلالات التي واجهت الولاية العثمانية في اليمن، فتمكن من القضاء على التمردات التي ظهرت في بعض المناطق، بوسائل وطرق مختلفة، فأحياناً استخدم القوة، وأحياناً أخرى عمل على استقطاب المشايخ ليأمن جانبهم.
- كانت سياسته مع موظفي الدولة من اليمنيين قد تميزت باللين، والتقرب إليهم، وعدم الإساءة لهم، وقد شهد له كثير من المؤرخين اليمنيين أنه سعى ونجح في التقريب بين اليمنيين والأتراك العثمانيين، ولم تذكر المصادر التاريخية بأن عزت باشا قد سجن موظفاً يمنياً أو غير موظف، بينما بعض الولاة السابقين واللاحقين لعزت باشا أساؤا إلى بعض الموظفين اليمنيين، الذين اخلصوا في خدمتهم لهم، ولعل أبرز مثال على ذلك الوالي مصطفى عاصم باشا وسجنه للقاضي حسين بن إسماعيل جغمان، مع عدد من العلماء اليمنيين، وكان جغمان موظفاً لديهم ومخلصاً لهم، كذلك كان فعل الوالي عثمان باشا1305-1306 هـ/1887-1888م ودوره في سجن مفتي تعز وعضو مجلس الولاية القاضي يحيى بن أحمد المجاهد ورغم خدمته وإخلاصه في عمله إلا أن الوالي لم يكتف بسجنه، بل تمت مصادرة أمواله وإرساله إلى اسطنبول.
- اهتم عزت باشا منذ قدومه إلى اليمن والياً حتى وفاته بكثير من الجوانب الخدمية والإنشائية، لعل أهمها: الحجر الصحي في جزيرة كمران والحديدة وجزيرة بريم، وشرع في بناء المستشفى العسكري في صنعاء، كما بنى مخازن الفحم في الحديدة تم تأجيرها للسفن الأجنبية. واهتم بالزراعة، فزرع الكثير من الأشجار المثمرة وغير المثمرة، وعلى وجه الخصوص في صنعاء والروضة، وأصلح بعض الغيول، وأخرج المدفون منها، وغير ذلك من الإصلاحات الأخرى.
- منذ قدوم عزت باشا والياً على اليمن بدأ ببناء أهم منشأة عسكرية عثمانية خلال فترة الحكم العثماني في اليمن، ذلك هو مُجمع العرضي الكبير، الذي بُني خارج أسوار صنعاء القديمة جنوباً، وفق مخططات وتصاميم دقيقة، وأصبح العرضي المقر الرئيسي للجيوش العثمانية والقادة وكبار الضيوف وما يزال اليوم يمثل أهم معالم صنعاء العسكرية التاريخية.

وبعد وفاة عزت باشا استكمل بعض الولاة العثمانيين ما تبقى من مبانٍ إنشائية وخدمية فيه.

- لا زال العرضي معلماً رئيسياً للوجود العثماني في اليمن، فهو من أهم المعالم المعمارية والعسكرية العثمانية، وأصبح مقراً لمجمع الدفاع اليمني، خاصة بعد ترميمه على نفقة الدولة التركية، لكنه تعرض للقصف من قبل طيران دول العدوان، وتضررت بعض مبانيه، كما تعرض لعملية إرهابية كبيرة أثرت في بعض أقسامه. والباحثة توصي بشدة إعادة ترميمه وجعله صالحاً للاستعمال حتى يمكن تحويله إلى متحف عسكري لليمن لكل العصور.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق

وثائق المركز الوطني للوثائق: م. و. ث، صنعاء- اليمن.

وثائق عثمانية مصورة من الأرشيف العثماني بإسطنبول.

م2- 12/2

م2- 13/2

م2- 22/2

م2- 1/19

م2- 7/19

م2- 13/19

م2- 18/19

م2- 7/20

م2- 13/24

م2- 25/29

م3- 3/22

م3- 1/23

ثانياً: الكتب العثمانية

- الأرشيف العثماني: اليمن في العهد العثماني، إعداد: ح. يلديرم آغان أوغلو وآخرون (كتاب وثائقي)، استانبول، 2008م.
- يمن سالنامة سي: ولايت مطبعة سنده، طبع أولتمشد، سنة 1314 هـ.

ثالثاً: المصادر والمراجع العربية

[1] أباظة، فاروق عثمان: الحكم العثماني الثاني في اليمن، 1872-1918م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

[2] الأكوع، إسماعيل بن علي: هجر العلم ومعاقله في اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1416 هـ/1995م، ط1.

[3] الأكوع، محمد بن علي: حياة عالم وأمير، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1407 هـ/1987م، ط1.

[4] أوغلو، أكمل الدين إحسان وآخرون: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية: صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م.

[5] البناء، محمود: دراسة وترميم وصيانة مدينة صنعاء القديمة في العصر العثماني، رسالة دكتوراه، 1993م.

[6] الجرافي، أحمد بن محمد: حوليات العلامة الجرافي، تحقيق ودراسة: د. حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1412 هـ/1992م، ط1.

[7] الحجري، محمد بن أحمد: مجموع بلدان اليمن وقبائلها، تحقيق: إسماعيل بن علي الأكوع، دار النفائس، بيروت، 1404 هـ/1984م.

[8] الحداد، محمد يحيى: التاريخ العام لليمن، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1407 هـ/1986م.

[9] الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، يناير 1965م، ط3.

[10] دائرة التوجيه المعنوي: المرشد التاريخي للعرضي (مُجمع الدفاع حالياً)، وزارة الدفاع، صنعاء، 2006م.

[11] زبارة، محمد بن محمد: أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة ووفيات أعلام أعوامهم إلى سنة 1375 هـ، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، 1405 هـ/1984م.

[12] الشامي، فؤاد عبدالوهاب: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن، 1322-1337 هـ/1904-1918م، مركز الرائد للدراسات والبحوث، صنعاء، 1435 هـ/2014م، ط1.

[13] الصايدي، أحمد قايد: اليمن في عيون الرحالة الأجانب، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2011م، ط1.

[14] العُزير، عبدالكريم علي: الإصلاحات الإدارية العثمانية في اليمن أثناء ولاية المشير أحمد مختار باشا 1288-1289 هـ/1872-1873م، كتاب بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، استانبول، 2011م.

[15]العمري، حسين بن عبدالله: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحيى حميد الدين، دار الفكر، دمشق، 1997م.

[16]العمري، حسين بن عبدالله: تأملات في شئون الإدارة والإصلاحات العثمانية في ولاية اليمن، كتاب بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2011م.

[17]كولن،صالح: سلاطين الدولة العثمانية، ترجمة: منى جمال الدين، دار النيل، القاهرة، 1431هـ-2011م، ط1.

[18]مانزوني، رينزو: اليمن؛ رحلة إلى صنعاء (1877-1878)، ترجمة: ماسيمو خير الله، وحدة التراث الثقافي، الصندوق الاجتماعي للتنمية، صنعاء مارس 2011م، ط1.

[19]المجاهد، محمد محمد: مدينة تعز غصن نضير في دوحة التاريخ العربي، 2007م، ط2.

[20]مجهول: حوليات يمانية، من سنة 1224 إلى سنة 1316 هـ، أو اليمن في القرن التاسع عشر الميلادي، تحقيق: عبدالله الحبشي، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، (د. ت).

[21]مصطفى، أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1413 هـ/1993م، ط2.

[22]المعيضي، رندا خميس: مُجمع العرضي في صنعاء (دراسة أثرية معمارية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، 1437 هـ/2016م.

[23]المقحفي، إبراهيم بن أحمد: معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1422 هـ/2002م، ط3.

[24]الموسوعة اليمنية: إعداد وإشراف وتحرير: أحمد جابر عفيف وآخرون، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1412 هـ/1992م.

[25]هدهود، ناجي عبدالباسط: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تعز في العهد العثماني، كتاب تعز عاصمة اليمن الثقافية، النيل للطباعة الحديثة، تعز، 2010م.

[26]الواسعي، عبدالواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن، ط5، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1428 هـ/2007م، ط1.

[27]الويسي، حسين بن عبدالله: اليمن الكبرى، كتاب جغرافي جيولوجي تاريخي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، 1412هـ/1991م، ط3.

رابعا: المصادر الإلكترونية:

[1] http//ar.m.wikipedia.org